الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المتكلم لدى طه عبد الرحمان وعبد الرحمان الحاج صالح من خلال كتابيهما اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال

دراسة تداولية مُقارنة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطالبتين:

– خديجة حاج سعد

– وهيبة هبيته

إشراف الدكتورة :

د. دلال وشن

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.قمرة كرام	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر	رئيسا
د. دلال وشن	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر	مشرفا ومقررا
د.عبد الكريم خليل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر	مناقشا

الموسم الدراسي: 1442ه-1443ه/2021م-2022م

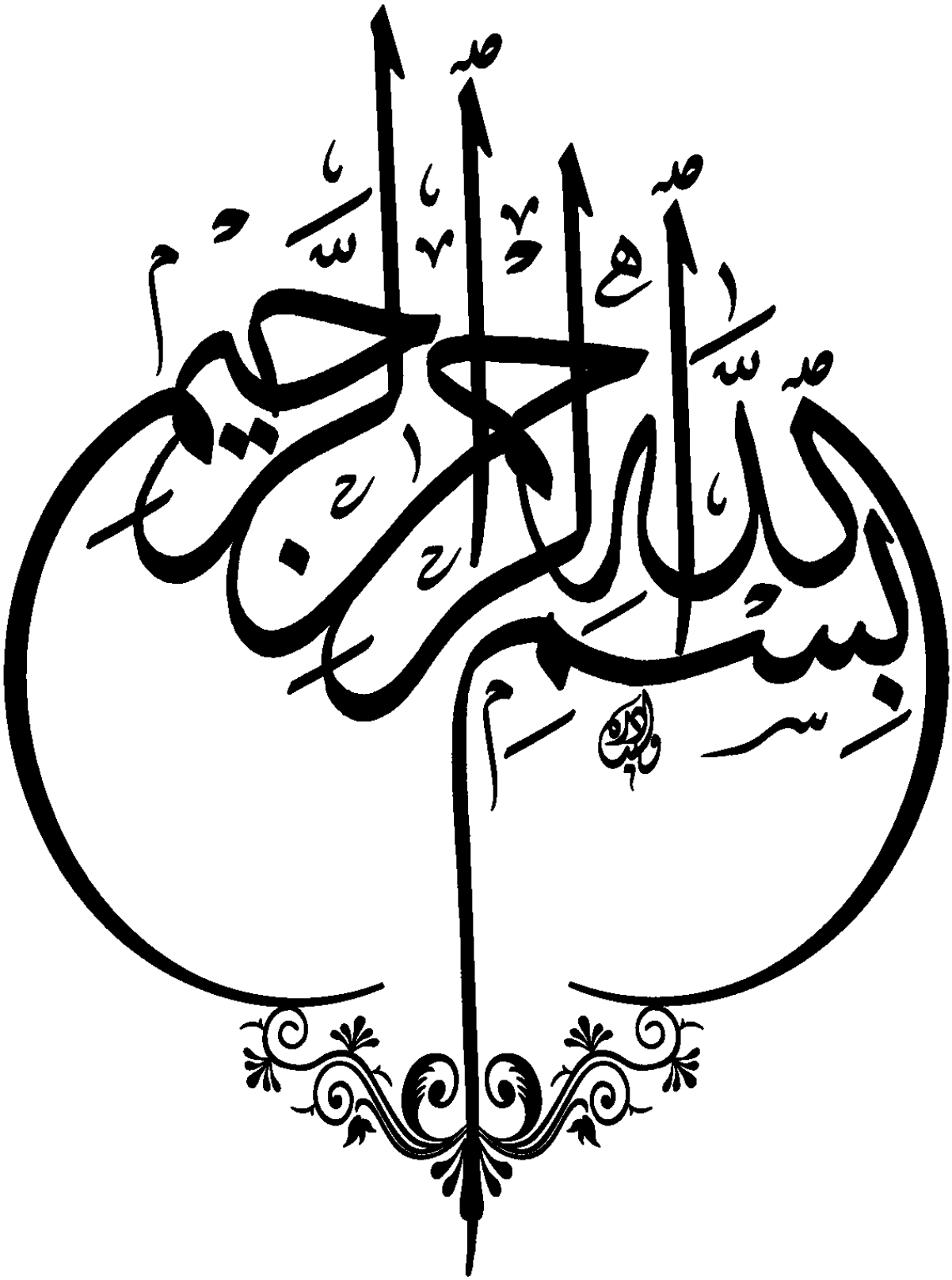
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده على أن جعل لنا كل صعب سهلا وأمدّنا بإرادة العمل والتوفيق فكان بإذنه بحثنا المتواضع هذا ميسورا.

كل كلمات الشكر والعرفان تخوننا في هذا المقام فلا نملك سوى الانحناء اعترافا لصاحبة القلب الكبير التي لولاها ما عرف عملنا المتواضع هذا النور

الأستاذة الدكتورة

"دلال وشن"

كل الشكر والعرفان لكل أساتذتنا الأجلاء الذين كان لهم الفضل في تكويننا والذين رافقونا طوال مشوارنا التعليمي

والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة البحث وتصحيحه وإثرائه.

كما لا يفوتنا أن نتقدّم بجزيل الشكر للزملاء الذين تميّزوا بروح المناقشة والعطاء.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلق الله نبينا وحبيبنا محمد وعلى آلِه وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

إن الغاية الأولى من التواصل إيصال رسالة من إنسان إلى آخر أو إلى مجموعة من الناس، وأي عملية تواصلية تستوجب وجود قطبين لا تتم إلا بهما وهما المتكلم (المرسل) والمخاطب (المتلقي)، والرسالة التي بها يتم التفاهم بين هذين الطرفين.

حيث يعد المتكلم هو منشئ الرسالة اللغوية وأهم حلقة في العملية التواصلية، واللغة أكثر وسائل التواصل الاجتماعي قدرة على إنجاح العملية التواصلية بين المتخاطبين، حيث كانت الدراسات اللسانية السابقة تهتم بالنصوص بعيدا عن أطراف الخطاب (المتكلم والمتلقي) وسياقاتها الخارجية، ونظرت إلى العبارة الكلامية على أنها مجرد كلمات، وهي بهذه النظرة تفصلها عن وظيفتها؛ ومن هنا جاءت التداولية كرد فعل حيث اهتمت بدراسة لغة المتكلم من وجهة نظر سياقية وألغت مقولة دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها لتبحث في اللغة من حيث استعمالها من طرف المتكلم والمتلقي في مقامات التواصل.

وقد كان للدرس اللساني التداولي العربي نصيب من الدراسة قديما وحديثا، فقد اهتم النحاة والبلاغيين القدامى والمحدثين بالمتكلم ومقاصده والمتلقي وأحواله وبالرسالة وجودتها، والمقام الذي يجري في الحدث الكلامي فجعلوا لكل مقام مقال، وهي مباحث لا تكاد تختلف عما تناوله علماء اللسانيات التداولية الحديثة. ومن بين هؤلاء العلماء العرب المحدثين الذين تبنّوا الاتجاه التداولي واهتموا بالمتكلم واستعمال اللغة أثناء التخاطب، نجد العلامة أبو اللسانيات عبد الرحمان الحاج صالح الجزائري، ورائد الاتجاه التداولي طه عبد الرحمان المغربي؛ الذي نحن بصدد دراسة رؤيتهما للمتكلم في هذه الرسالة الموسومة بـــ:

"المتكلم عند طه عبد الرحمان وعبد الرحمان الحاج صالح من خلال كتابيهما اللسان والميزان أو التكوثر العقلي والخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال دراسة تداولية مقارِنة"

والغاية من اختيارنا هذا الموضوع دون سواه هو:

-الرغبة في الدراسات اللسانية التداولية، والإسهام في تلبية البحث في الأعمال التداولية العربية.

-الميل الشخصي لإنجازات وأعمال الدكتور "عبد الرحمان حاج صالح" و"طه عبد الرحمان".

-محاولة إبراز ما تعلق بالمتكلم في اللسانيات التداولية عند طه عبد الرحمان والحاج صالح.

-العودة إلى رؤية التراث العربي للمتكلم وإعادة قراءته وفق النظريات اللسانية التداولية الحديثة.

هذه الأسباب وغيرها كانت دافعا كافيا للانضمام إلى جماعة الباحثين في هذا المجال الذي بدأ يتّسع نشاطه في الآونة الأخيرة، محاولة الإجابة عن الإشكال الآتي:

-كيف تتجلى رؤية المتكلم عند طه عبد الرحمان وعبد الرحمان الحاج صالح من خلال كتابيهما اللسان والميزان أو التكوثر العقلي والخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال؟

والإجابة على هذا الإشكال يفتح المجال على أسئلة فرعية مفادها:

-هل للمتكلم دور مهم في الاتجاه التداولي؟

-ما هي القضايا المتعلقة بالمتكلم من خلال دراسة مقارنة لما جاء في كتابيهما ؟

-هل يمكن أن نقول أنّهما أحاطا بجميع القضايا المتعلقة بالمتكلم؟

-ما مدى توافق مصطلحات كل منهما وإسقاطها على المفاهيم الكبرى للتداولية؟

وطبيعة هذه المذكرة تقتضي أن تأتي في مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة.

أما المدخل عُرض فيه أهم المحطات التي مرّ بها الدّرس اللساني الحديث ونظرته للمتكلم عند أهم اللسانيين الغربيين، والفصل الأول يتناول الحديث عن المتكلم من منظور اللسانيات التداولية، وذلك في ثلاث مباحث، المبحث الأول من وجهة نظر بعض اللسانيين التداوليين الغرب، والمبحث الثاني من وجهة نظر بعض اللسانيين التداوليين العرب، والمبحث الثالث أهم المفاهيم الكبرى للتداولية.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه بالدراسة القضايا التداولية الواردة عن المتكلم عند طه عبد الرحمان وعبد الرحمان الحاج صالح من خلال كتابيهما وذلك في مبحثين، المبحث الأول وصف وقراءة للكتابين، والمبحث الثاني درسنا القضايا المتعلقة بالمتكلم من خلالهما، وأنهينا البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها.

وكان لزاما علينا اعتماد المنهج الوصفي، وكذا المنهج التحليلي في هذه الدراسة لأنهما الأنسبان لها إلى جانب المنهج المقارن الذي سمح لنا بالوقوف على نقاط التقارب والتوافق بين رؤيتهما للمتكلم، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بالعودة إلى مجموعة من المراجع والاتكاء عليها منها:

-آفاق جديدة في البحث اللغوي لأحمد نحلة.

-اللسان والميزان أو التكوثر العقلي لطه عبد الرحمان.

-الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال لعبد الرحمان الحاج صالح.

- في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم خليفة بوجادي.

-التداولية عند العرب لمسعود صحراوي وغيرها.

لم يكن سبيل البحث سهلا هيّنا فقد اعترضتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- صعوبة تحصيل كل الكتب التي تخدم البحث.

-تعدد المصطلحات المتعلقة بالتداولية لدى الدارسين العرب تبعا للترجمات المتعددة المشارب.

-تداخل المصطلحات والقضايا المتعلقة بالمتكلم وتشعبها في الكتاب الواحد مما جعل التحكم في استخراجها من الصعوبة ما كان.

-عدم وجود دراسات سابقة عن المتكلم التي تمكننا من الاطلاع عليها والسير في هديها خاصة، وإنما عن العملية التواصلية أو التخاطب بصفة عامة.

ولكن بالدراسة والتحليل والاعتماد على المرجعين الأساسيين وإرشاد وتوجيه الأستاذة المشرفة تمكنّا من ولادة هذا الجنين.

وختاما نتوجه بخالص الشكر وعظيم الثناء إلى الدكتورة المشرفة "دلال وشن" اعترافا بأفضالها وبلطف معاملتها، فقد جمعت بين الصرامة العلمية والمعاملة الإنسانية، والذي لولا الله تعالى أولا ولولاها؛ ما تجاوزنا الصعوبات وما عرف هذا البحث طريقه إلى النّور.

نسأل الله جلّ ثناؤه السّداد والتوفيق وما توفيقنا إلاّ بالله عليه نتوكل وإليه ننيب.

مدخـــل

لكل عملية تواصلية عناصر تتضافر معًا لإنجازها، وأيّ باحث في اللغة أو في وظيفتها لابد أن يتناول هذه العناصر بشكل مباشر أو غير مباشر، غير أن هذه العناصر بعضها أَظْهَر من بعض في الدراسات اللغوية، حيث تكاد تجمع النظريات اللسانية على اختلاف أسسها المعرفية، على أن كل سيرورة تواصلية تستلزم عناصر محددة يجب توافرها لإنجاح الحدث التواصلي.

غير أن النظريات تختلف في مدى مراعاة طبيعة التفاعلات التي تحدث أثناء عملية التواصل وأشكال الاستجابة للرسالة والسياق الذي يحدث فيه التواصل؛ وإن كان مدار العملية كله يرتكز على قطبين رئيسيين هما: المرسل (المتكلم)، والمرسل إليه (المتلقي) باعتبارهما محرِّكا العملية التواصلية.

والمتكلم باعتباره مُنشئ الرسالة ومصدرها، لابد أن يكون له دور محوري في العملية التواصلية، وسنعرض هنا أهم اللسانيين الغربيين ورؤيتهم للعملية التواصلية عامة وللمتكلم خاصة بداية من أب اللسانيات " فردناند دي سوسير" إلى "أوستن"، متعرضين في ذلك إلى مدى اهتمامهم بالمتكلم صاحب الرسالة ودوره في العملية التواصلية.

فردناند دي سوسير Ferdinand de Saussure (1857م -1913م)

يعد دي سوسير "أب اللسانيات"، فقد قضى جل حياته في دراسة اللسانيات التاريخية والمقارنة وتدريسها، وهو مؤسس المنهج البنيوي في اللسانيات الحديثة، كما أنه يعدّ أول من تنبّأ بعلم السيمياء، أما أفكاره وتصوراته فقد ضمّها كتابه المشهور، والذي صدر بعد موته بثلاث سنوات أي سنة 1916، والموسوم ب: " محاضرات في اللسانيات العامة" والتي بنى عليها منهجه البنيوي، وتبناها أتباعه من بعده.

إن التغيرات التي أحدثها سوسير في الدراسات اللغوية، تبرز بشكل واضح في الثنائيات التي تشكل منهجه الوصفي، والذي كان يسعى جاهدا إلى تطبيقه، وهذه الثنائيات هي :(اللسان والكلام)، (الدال والمدلول)، (الآنية والزمانية)، (التركيب والاستبدال). وأهمّ

موضوع أشار إليه سوسير هو دراسة اللغة ذاتها، يقول في آخر محاضراته:" إن الهدف الحقيقي الوحيد لعلم اللغة هو أن اللغة تدرس في حد ذاتها ومن أجل ذاتها "[1]

أما التواصل عنده فإنه يحصل بأدلة لغوية وأخرى غير لغوية، ووجد أن اللسانيات تعنى بدراسة الأدلة اللغوية، تاركة الأدلة غير اللغوية إلى علم آخر هو علم العلامات، بوصفه علما يعنى بدراسة جميع أنظمة التواصل اللغوية وغير اللغوية.

ويعني هذا أن التواصل عند سوسير لا يقتصر على استعمال المتكلم لعلامات اللغات الطبيعية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى ما هو غير لفظي، وفي هذا السياق تنبأ سوسير بميلاد علم جديد يدرس أنظمة التواصل اللغوية وغير اللغوية سماه علم العلامات أو السيمياء (كما أسلفنا الذكر).

وقد جاء حديث سوسير عن التواصل في سياق كلامه على (دورة الكلام)، إذ يمكن لهذه الدورة أن تؤدي بنا إلى فهم العملية التواصلية، وتحديد عناصرها ويرى بأن هذه العملية تحصل بين متحاورين (أ- ب)، والحد الأدنى للتواصل يستلزم وجود شخصين "هذا أقل عدد يقتضيه اكتمال الدائرة"[2].

وقد أشار إلى المتكلم حين أشار إلى أن دورة الكلام تنطلق من دماغ المتكلم "أ" حيث توجد الأفكار بما يماثلها من الأصوات اللغوية (الصورة الذهنية) التي تستعمل للتعبير عن الأفكار، "فالفكرة المعينة تشير للصورة الصوتية التي تربط بها"[3] وهي عملية سيكولوجية خالصة، حيث يحتل الدماغ موقعا متميزا في العملية التواصلية، فهو يؤدي وظيفة المرسل والمستقبل في آن واحد، حيث تتم فيه عملية تشفير المعلومات وتفكيكها وبهذا يكون الدماغ المحرك الأول للعملية التواصلية.

---

[1] فردناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، ط3، الأعظمية بغداد، 1985م، ص:253.

[2] فردناند دي سوسير، المرجع نفسه، ص29.

[3] فردناند دي سوسير، المرجع نفسه، ص30.

يتضح مما سبق أن معالجة سوسير للتواصل كانت معالجة نفسية خالصة، جاءت في إطار حديثه على دورة الكلام أو التخاطب، وهي معالجة داخلية مغلقة، قال الدكتور حبيب مونسي: "إنّ دائرتهم فقدَت خصوصيتها واستنفذت توهجها وغاب عنها البريق الذي كان لها وأنها في وَصْفِيَّتها تدور مثلما يدور حمار الطواحين بليدا في دائرة لا يقع فيها الحافر حد الحافر، وإنما يقع الحافر على الحافر، وكأنها في دورتها الأولى اكتشفت جزءا من الحقيقة الأدبية، فظنت أنها قد اكتشفت سرّ الأدب كله، وأنه بيدها مثالا من العلمية يرفع عنها كلفة التحول الانطباعي والحكم القيمي"[1].

ونجد أن سوسير لم يشر في كلامه عن عناصر التواصل لعنصر المرجع، أو الأمور الخارجية التي تحف بالخطاب، كما استقر في الأبحاث التواصلية الحديثة، لذا لم تكتمل عنده بنية عناصر التواصل، كما أن تشومسكي عاب على سوسير–رائد المنهج البنيوي– اكتفاءه بوصف التراكيب اللغوية وتحليلها بطريقة شكلية متجاهلا بذلك الدور الذي يلعبه المعنى على مستوى اللغات، ولم يبذل أي جهد لتحديد" القواعد التي يلجأ إليها المتكلم عند تكوين جمل غير محدودة، ومن ثم فإنها لم تعط أو تعير أي اهتمام للكفاءة اللغوية" [2].

ومن هنا يتبين أن المنهج السوسيري قام بإهمال وإقصاء للدّور الإيجابي للمتكلم، وانصب جل اهتمامه باللغة فحسب.

أفرام نوعم تشومسكي: Avram Noam Chomsky (1928م):

بعد أن سيطرت المدرسة البنيوية الوصفية على الدرس اللساني وإيغالها في الشكلية، جعل بعض اللسانيين الأمريكيين يضيقون ذرعا بها، وعلى رأسهم "تشومسكي"

[1] حبيب مونسي، النقد الأدبي ومزاعم الحداثة (إلى من نحتكم في الأثر الأدبي)، روضة الآداب، مدونة أ. حبيب مونسي قسم الأدب واللسانيات، 15 سبتمبر 2010م، الجزائر.

[2] مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التوليدية والتحويلية (الأسس والمفاهيم)، العدد 12 جوان 2014م، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، ص4.

الذي وجه انتقادات عنيفة لها، حيث جعلت الدرس اللغوي سطحيا وقاصرا عن الوصول إلى حقيقة التواصل اللساني واللغة، فمهّد هذا الأخير لظهور المنهج التوليدي التحويلي منتقدا المنهج السوسيري بأنه " لا يلتفت إلى القواعد التي يلجأ إليها المتكلم عند تكوينه الجمل "[1].

يضع تشومسكي هدف النظرية الألسنية بصورة واضحة وجلية في كتابه المنشور الأول "البنى التركيبية (1957م) فالنظرية الألسنية يجب أن تحلل مقدرة المتكلم على أن ينتج الجمل التي لم يسمعها من قبل وعليه أن يتفّهمها " [2]

وقد انطلقت هذه النظرية في وصف اللغة و دراستها من الناحية العقلانية، فاللغة عند تشومسكي إبداع و ليست قوانين سابقة كما وصفها السابقون، لهذا فقد تميز أداؤه بالعمق وابتعد عن السطحية و الشكلية، والسِّمة الإبداعية هي " مقدرة المتكلم على إنتاج وعلى تفهم عدد غير متناهٍ من الجمل لم يسبق له سماعها قبلا "[3]، ففي الإبداعية ركز تشومسكي على المتكلم، وعند إنتاجه لهذا العدد اللاّمتناهي من الجمل فإنه يلجأ إلى الحدس، والحدس هو" مقدرة المتكلم على أن يدلي بمعلومات حول مجموعة من الكلمات المتتابعة من حيث هي تؤلف جملة صحيحة في اللغة، أو جملة منحرفة عن قواعد اللغة "[4]

ومما أشار إليه تشومسكي كذلك هو ضرورة التمييز بين جانبين أساسيين في الدراسة اللسانية هما: " معرفة المتكلم والمستمع المثالي، و الأداء اللغوي الفعلي، وألحّ

---

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1، العلمة، الجزائر، 2009م، ص35.

[2] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1982م، ص12.

[3] ميشال زكريا، المرجع نفسه، ص 28.

[4] خليل أحمد عمايرة، دراسات وآراء في ضوء اللغة المعاصر في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، عالم المعرفة، ط1، جدة، 1984م، ص55.

خاصة على الجانب الأول"[1]، وهذا ما فصّل فيه القول تحت هذين المصطلحين: "الكفاءة "و "الأداء"، حيث يشير مصطلح الكفاية اللغوية إلى "قدرة المتكلم المستمع المثالي على أن يجمع بين الأصوات اللغوية و بين المعاني في تناسق وثيق مع قواعد اللغة "[2]، إذن فالكفاءة "هي معرفة الفرد بقواعد لغته ومجموعة القواعد التي تعلمها"، أما الأداء فهو "الاستعمال الفعلي للغة في المواقف الحقيقية ."[3]

وينبني على هذا المفهوم السابق نوعان للبنية في نظره هما: البنية العميقة وهو أصل الجملة الذي يحمل دلالة المتكلم، والبنية السطحية وهي ما يظهر أثناء التعبير، وتكتنفها الإضافة والحذف والتقديم والتأخير، ويقوم السامع بتحويلات عدة للوصول إلى قصد المتكلم الذي تحمله البنية العميقة[4]، ومهمّة اللساني كشف هذه التحويلات، ومدى قدرة كل من المتكلم والسامع على ممارستها، ويرى تشومسكي أن نظام القواعد التحويلية ينقسم إلى ثلاث مكونات رئيسية[5] وهي: المكونات النحوية، المكون الفنولوجي، المكون الدلالي.

رفض تشومسكي المنهج الوصفي معتبرا إياه أسلوبا ميكانيكيا لا شيء فيه سوى الوصف للمادة اللغوية، والاهتمام بالخلْق اللغوي اللاّمتناهي للمتكلم، غير أن هذه المدرسة لا تخلو من العيوب، ومن عيوبها الاعتماد على الحدس؛ فكثير من العلماء يرى أن الحدس شيء غير علمي، كما لا تخضع للملاحظة المباشرة، بالإضافة إلى أنها متغيرة وغير جديرة بالثقة[6].

---

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005م، ص211.

[2] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص32.

[3] أحمد مومن، المرجع السابق، ص210.

[4] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص38.

[5] التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012م، ص52.

[6] عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب، ط 1، القاهرة مصر، 2004م، ص248.

إيميل بنفنيست Emile Benveniste (1902م. 1976م)

ظل طموح اللسانيات البنيوية مقصورا على دراسة الجملة بوصفها بنية لغوية كبرى، فعكفت على دراستها وتحليل مكوناتها ووصف أجزائها، وقد تقاسمت اللسانيات التي جاءت بعد سوسير هذا المنحى، الأمر الذي جعل لسانيات الجملة (بنيوية، توزيعية، تحويلية، وظيفية) قاصرة عن بلوغ التأثيرات الخارجية التي تسهم في تكوين الخطابات الإنسانية، وعاجزة عن ملامسة مكونات التواصل خارج لسانية إلى أن برزت لسانيات التلفظ، لتتراجع هذه الأخيرة عن هذا التصور الاختزالي، وتعيد الاعتبار للعناصر التواصلية المكونة لفعل التواصل وتقدم رؤية جديدة لعملية التلفظ، والتلفظ هو عملية نشطة تتعلق بممارسة المتكلم للكلام أي أنه التحدّث، ويتعلق بالجانب المنطوق من اللغة، عرّف "بنفنيست" الخطاب بقوله " كل تلفظ يفترض متكلّما ومستمعا، وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما"[1].

يتجسد من خلال هذا التعريف لـــ"رائد نظرية التلفظ" إرساء معايير الخطاب وأسسه، وهي تبنى على مكونين بارزين هما: المتكلم والمستمع بوصفهما طرفين مشاركين في عملية التخاطب، كما أسيغ "بنفنيست" البعد التواصلي الذي يضطلع به المتكلم بفعل التلفظ، "إذ إن التلفظ يروم التأثير في المخاطب من خلال الاختيارات الملفوظية التي يصطفيها المتلفظ" [2].

لقد تحدّد الهدف الوحيد بالنسبة لنظرية التلفظ في تثبيت علاقة المتكلم بسياق الكلام، الذي يتجسد في مجموعة العناصر المتداخلة من طبيعية، نفسية، ثقافية، تاريخية، دينية. وما يشكل على وجه العموم عالم الإنسان كما يقتضي السياق، وفي جانب آخر

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، ليبيا، 2004م، ص37.

[2] كريم الطيبي، لسانيات التلفظ وتحليل الخطاب الشعري: دراسة في المشيرات المقامية في مرثية مالك بن الريب، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مج10، العدد1، جامعة تمنراست الجزائر، 2021م، ص 445.

– وحسب بعض الباحثين –عناصر مختلفة تحمل في ذاتية المتكلم، وما يحمله من معتقدات ورغبات واعتمادات ومقاصد، إلى جانب العنصر الموضوعي بما فيه من ظروف زمانية ومكانية دون إهمال العنصر الذواتي المتجسد في المعرفة المشتركة بين المتخاطبين.[1]

فالمتكلم ذو مكانة هامة في لسانيات التلفظ، حتى أنه دعي بمتكلم "صانع الأقوال" يتدخل في الخطاب كبعد في إطار شروط معينة لتحقيقها وبحاجة إلى مستمع يتحول بدوره إلى متكلم بفضل خاصية التناظر، أحيانا ما يكون هو المتكلم ذاته، يقول سابير "المتكلم والسامع مندمجان في شخص واحد، ويمكن أن يقال بأنه ينقل الأفكار لنفسه"[2].

وحقيق بالذكر أن المتكلم حاز مكانة هامة في اللسانيات التلفظية حيث تنبّهت إلى قاعدة مفادها أن كل إنتاج خطابي يقتضي وجود متكلم منتج يشارك في عملية التلفظ بصورة مباشرة، وجعل هذا الأخير(المتكلم) قطب الرّحى وذلك مردّه إلى ما يضطلع به من أدوار في عملية التلفظ.

تشارلز موريس charles morris (1901م –1979م)

تنبأ سوسير بميلاد علم جديد هو (علم العلامات) الذي سمّي بالسيمياء البراغماتية، التي أرساها "شارلز ساندرس بيرس" (1839م –1914م) وطوّرها تلميذه موريس وحقق فيها نتائج جعلته رائدها وطوّر البراغماتية اللسانية وعدّ مؤسسها الحقيقي، متأثرا بتيار الفلسفة التحليلية الذي نشأ في العقد العشرين في النمسا على يد الفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجه"(1848م –1925م).

[1] ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، تيزي وزو الجزائر، 2005م، ص11.

[2] عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، 1986م، ص35.

ويعتبر الاتجاه التحليلي في الفلسفة هو الاتجاه الغالب في فلسفة اللغة، وأن ما طرحه هذا الفيلسوف يعد انقلابا فلسفيا جديدا، ويتمثل في رؤيته الدلالية، مثلا تمييزه بين المعنى والمرجع الذي لم يذكره الاتجاه البنيوي، كما ربط بين مفهومي الإحالة والاقتضاء، وسار على دربه لودفيغ فيتغنشتاين (1889م – 1951م) منتقدا مبادئ الوضعانية المنطقية ومؤسسا اتجاها جديدا سماه فلسفة اللغة العادية، ومن هذا التيار انبثقت نظرية الأفعال الكلامية التي تعد من أهم نظريات الحقل التداولي فيما بعد[1]. ويعتبر موريس رائد الاتجاه التداولي هو أول من أكد أطراف التداولية عامة إذ حدّها بأنها دراسة الارتباط المهم لعملية التواصل في اللغة الطبيعية بالمتكلم والسامع اللغوي وبالمقام غير اللغوي"[2] .

وجملة القول أنّ المتكلم الذي يعتبر صانع الكلام قد مرّ برؤى مختلفة في اللسانيات بدءا من البنيوية التي اهتمت بدراسة اللغة في ذاتها ولذاتها وأهملت قطبي التواصل، مرورا بالتوليدية التحويلية التي اهتمت بمعرفة المتكلم والمستمع المثالي دون سواهما، ثم التلفظية التي اعتبرت المتكلم قطب الرّحى في عملية التلفظ، وصولا إلى التداولية هذا التخصص المعرفي المنبثق عن تيار الفلسفة التحليلية يركّز على دراسة اللغة أثناء الاستعمال في المقامات المختلفة، ويعنى بدراسة الأفعال الكلامية ودلالة الحال، والعلاقة بين المتكلم والمتلقي، والاهتمام بالمتكلم ومقاصده وأفكاره والظروف التي نشأ فيها الخطاب.

حيث تعتبر التداولية إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل وتصير التداولية من ثمَّ جديرة بأن تسمى بـــ"علم الاستعمال اللغوي"[3].

---

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2005م، ص17.

[2] مؤيد آل صويت، الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي، مكتبة الحضارة، ط1، بيروت، 2010م، ص22.

[3] مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص17.

الفصل الأول

المتكلم من منظور اللّسانيات التداولية

المبحث الأول: نظرة بعض اللسانيين التداوليين الغرب للمتكلم

1-جون لانجشو أوستن

2-جون روجرز سورل

3-بول غرايس

4-فرانسواز أرمينكو

المبحث الثاني: نظرة بعض اللسانيين التداوليين العرب للمتكلم

1-أحمد المتوكل

2-محمود أحمد نحلة

3-خليفة بوجادي

4-مسعود صحراوي

المبحث الثالث: أهم المفاهيم الكبرى للتداولية

1- الأفعال الكلامية

2-الاستلزام الحواري

3- متضمنات القول

4- السياق

5- الإشاريات

6- الحجاج

7- القصدية

توطئـــــــــــــــة

لقد تطور مجال الدرس اللساني كثيرا في القرن الماضي وحقق تكاملا معرفيا من خلال تفاعله مع علوم إنسانية متعددة، وتأثره بالحاجات المجتمعية المتغيرة، حيث لم يعد التياران البنيوي والتوليدي، هما التياران الوحيدان اللذان يهيمان على ساحة الدراسات اللسانية.

فقد برزت إتجاهات لسانية جديدة حاولت دراسة اللغة في الاستعمال التواصلي بين البشر بمنهج وظيفي استعمالي بعيدا عن شكلانية الخطاب وبنائيته وأصبحت كيفية التواصل تدرس ضمن تيار جديد من الدراسات والنظريات يطلق عليه الدارسون مصطلح التداولية، يرتكز على منطلقات وظيفية اللغة، ويولي عناية كبيرة للغة في الحياة اليومية باختلاف مستوياتها.

لقد استطاع علماء اللغة وخاصة رواد اتّجاه فلسفة اللغة العادية أمثال "فيتغنشتاين" و"أوستين" و "سورل" أن ينقلوا البحث اللساني من منهج يعتمد الوصف والتحليل إلى منهج يدرس اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية في نفس الوقت، وإن وصف هذه الظاهرة يستدعي توفّر جميع عناصر التواصل من متكلّم ومستمع وسياق، ثم طُرحت جملة من الأسئلة من قبيل: من يتكلم؟ ولمن موجّه الكلام؟ وماذا أريد بالضبط من الكلام؟، وكل هذه الأسئلة تعمل النظرية التداولية على الإجابة عنها. ولما كان فهم العلم يتوقف على فهم المصطلح الحامل لأفكاره وتصوراته، بات من الضروري البحث والنظر في المصطلح ونظرة روّاده للمتكلم خاصة.

فالتداولية تعد حلقة وصل بين علوم عدة، حيث يصعب تقديم تعريف جامع مانع لها، ويعزى ذلك إلى كون التداولية، تجمع بين اللسانيات والمنطق والفلسفة وعلوم إنسانية أخرى، علم الاجتماع، علم النفس المعرفي من جهة؛ وتجمع بين دراسة اللغة ومستعملي اللغة من جهة ثانية.

المبحث الأول: نظرة بعض اللسانيين التداوليين الغرب للمتكلم

رغم أن التداولية مبحث لساني جديد إلا أن المصطلح ضارب في القدم وله استعمالاته في اللاتينية (pragmaticus) وفي الاغريقية (pragmaticos) بمعنى العمل أو الفعل (action)، وقد ارتبط توظيفه في العصر الحديث في بداية ظهوره بالفلسفة الامريكية البراغماتيكية، ويصحب هذا المصطلح في اللغة الفرنسية (pragmatique) معنيين أساسيين "محسوس" و"ملائم للحقيقة" أما في اللغة الانجليزية فان كلمة (pragmatic) تدل غالبا على ماله علاقة بالأعمال والوقائع الحقيقية وكل هذه المفاهيم لا تخرج من مقتضيات الحقل التداولي[1]، ويتبنى هذا الرأي معظم الباحثين في هذا المجال مثل "مانغونو" و"فرانسواز أرمينكو" وغيرهم[2]. فالتداولية تعد علما متفرعا عن اللسانيات الحديثة تسعى إلى اكتشاف العناصر الإجرائية التي يُحتكم إليها في تحديد المعنى، وذلك من خلال التركيز على ثنائية المتكلم والمستمع في سياق الاستعمال.

وقد ذكر بعض الباحثين أن الفيلسوف والمنطقي والرياضي السيميائي الأمريكي "شارل.س. بيرس" أول من استخدم مصطلح (pragmatisme) للدلالة على الفلسفة الذرائعية عام 1870[3] وبذلك أسهم بيرس في إرساء الدرس اللساني التداولي.

ويعد تلميذه الفيلسوف والسيميوطيقي الأمريكي "تشارلز موريس" charles morris (1901م –1979م) أول من استخدم المصطلح البراغماتي في الدراسات اللسانية في

---

[1] عبد الحليم بن عيسى، المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، (دورية الدراسات الأدبية)، العدد الأول ماي2005م، وهران الجزائر، ص9.

[2] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص63.

[3] سعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح (دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد)، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت لبنان، 2008م، ص151.

كتابه "أسس نظرية العلامات"، وهو أول من استحدث كلمة "التداولية" في مقالاته الشهيرة "كيف نجعل أفكارنا واضحة" سنة 1938م[1].

قال **موريس** بأنها دراسة الارتباط المهم لعملية التواصل في اللغة الطبيعية بالمتكلم والسامع اللغوي وبالمقام غير اللغوي وارتباطهما بوجود معرفة أساسية [2]، حيث عدّها جزء من السيميائية وأحد مكوناتها، فهي تهتم بدراسة العلاقة بين العلامات وبين مستعمليها أو مفسريها (متكلم، سامع، قارئ، كاتب.) وتحديد ما يترتب عن هذه العلامات كان ذلك حينما شرح أبعاد السيميائية الثلاثة[3]:

– علاقة العلامات بالموضوعات المعبّر عنها، وذلك بُعد دلالي يهتم به علم الدلالة.

– علاقة العلامات بالناطقين بها وبالظواهر النفسية والحياتية والاجتماعية المرافقة لاستعمال العلامات وتوظيفها، وذلك هو البعد التداولي، وهو اهتمام التداولية.

– علاقة العلامات فيما بينها، وذلك بعد تركيبي، يهتم به علم التراكيب.

وما ينبغي ملاحظته من هذا التعريف أن موريس اهتم بالثلاثية دلالة / لفظ/ تركيب وأنّ الاهتمام بالبعد التداولي جاء في المرتبة الثانية بعد البعد الدلالي وقبل البعد التركيبي، لأن العلامة لا تميّز إلا عن طريق المتكلم الذي يحدثها.

هذا الاتجاه التداولي الذي يدرس الاستعمال اللغوي اهتم أيضا بالعملية التواصلية والتخاطبية على العموم والمتكلم على الخصوص. والمتكلم باعتباره منشئ الرسالة ومصدرها لا بد أن يكون له دور محوري وفعّال في هذا العلم ونحن بصدد تبيين نظرة بعض التداوليين الغرب للمتكلم، الذين كانت لهم بصمة التنظير والتأطير في مفاهيم التداولية من بينهم:

---

[1] محمود عكاشة، النظرية البراغماتيكية اللسانية التداولية، (دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ)، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة مصر، 2013م، ص10.

[2] مؤيد آل صويت، الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي، ص22.

[3] فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1987م، ص 9– 10، وخليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص67.

1-جون لانجشو أوستن John Langshant Austin (1911م -1960م)

بعد مسيرة الاتجاهات اللسانية المختلفة (البنيوية، التحويلية، التلفظية) وربما خلالها، تعود اللسانيات في منتصف القرن العشرين لتستند إلى الدّرس الفلسفي التحليلي ومقولاته، ويعدّ "أوستن" و"جون روجر سورل"(1932م) و"إتش بول غرايس" (1913م-1988م) من أكبر مؤيّدي فلسفة اللغة العادية، يقول أحمد نحلة "وقد كان هؤلاء الثلاثة من مدرسة فلسفة اللغة الطبيعية أو العادية في مقابل مدرسة اللغة الصورية أو الشكلية التي يمثلها "كارناب"(1891م -1970م)، وكانوا جميعا مهتمين بطريقة توصيل معنى اللغة الإنسانية الطبيعية من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل يفسرها، وكان هذا من صميم عملهم، ومن صميم التداولية أيضا"[1].

وقد عرف أوستن من خلال محاضراته التي قدمها بجامعة هارفارد سنة 1955م حول فلسفة وليام جيمس (1842م-1910م) أحد أكثر الفلاسفة نفوذا ومؤسس علم النفس الأمريكي، حيث بلور في هذه المرحلة منهجا تناقلته الدراسات التداولية اللاحقة.[2]

وقد نشرت هذه المحاضرات سنة1962م بعد وفاته بعنوان "كيف ننجز أفعالا بالكلام" ومما ورد فيه أنه ساوى بين بنية اللغة وبنية الفكر، وجعلها شيئا واحدا، واللغة في مفهومه "تتجاوز وظيفة الاتصال إلى وظيفة التأثير، وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف كلية."[3]

ينظر أوستن في الفعل اللغوي كجنس عام من ثلاث جهات: التلفظ والنطق والخطابة، وقد ركّز على فعل الخطاب فهو "يهتم بمقاصد المتكلم الخارجة عن العبارة

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية مصر، 2002م، ص 9- 10.

[2] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016م، ص20.

[3] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص53.

والمفهومة من السياق"[1]، وخلاصة فكرته في ذلك أن كل قول ملفوظ يعدّ عملا، ويلح أوستن على ضرورة " الأخذ بعين الاعتبار كل الحيثيات التي قد يرد فيها اللفظ الكلامي، خاصة الظروف التي تحيط بالمتكلم وهو ينشئ كلامه من خلال مقام وزمان ومكان تخاطبه، وهي تساعد على بناء تشكيل الدلالة والمعنى"[2].

إن حصول دلالة ومعنى عبارة كلامية معينة، يفرض على المتلفظ أن يكون قد استوفى كل الشروط المقامية والسياقية لصحة كلامه وصوابه، وعليه فدلالة عباراتنا الكلامية هي ما يجب علينا قوله عندما يتعلق الأمر بمتغيرات السياق، والظروف التي ترد فيها هذه العبارات.

لهذا فالتلفظات الكلامية عبارة عن أفعال كلامية ذات طبيعة إنجازية تواصلية، تأتي في سياقات خطابية وحوارية، تحدد معه دور اللغة في التواصل، ثم غدت هذه الأخيرة مجال القصدية الذي تتكشف فيه أغراض المتكلمين الذين يستعملونها وفق سياقاتهم، لهذا عمل أوستن على ربط الفعل الكلامي بأغراض المتكلمين ومقاصدهم، فقد جعل إنجاز هذا الفعل مقررا بوجود مقصد لدى صاحبه يريده أن يتحقق، لذلك فلكي يحصل الوعد بشيء ما يجب أن يتوفر عند التلفظ به، فمن يقبل رغبة المتكلم في الوعد أو من سيستفيد منه ومن يفهم أن المتكلم يقصده بكلامه حين يتلفظ بأسلوب الوعد وهكذا يصبح النطق بعبارة من طرف المتكلم كالوعد مثلا إنجازا بفعل سلوكي مشروط بالقصد، كما هو الشأن في باقي الأفعال السلوكية الأخرى التي يقوم بها الناس وهنا يبرز الدور الهام للمتكلم في لأفعال الكلامية عند أوستن[3].

---

[1] جون لانجشو أوستن، نظرية أفعال الكلام العامة (كيف تنجز الأشياء بالكلام)، ترجمة: عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1991م، ص7.

[2] الحسين أخدوش، نظرية أفعال اللغة لدى أوستن أسسها وحدودها الفلسفية (مؤمنون بلا حدود)، 21أكتوبر 2016م، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، المغرب، ص14.

[3] الحسين أخدوش، المرجع نفسه، ص15.

فقد بنى نظريته من وجهة نظر المتكلم[1].

2- جون روجرز سورل john Rogers Searle (1932م) :يعتبر حقل فلسفة اللغة العادية لدى أوستن وتلميذه سورل نواة تأسيس التداولية، ويحدد مصدرها في التفكير الأنجلوساكسوني انطلاقا من إشكالية أفعال الكلام التي طورت التفكير في آليات معالجة اللغة: الحجاج، أنواع الخطاب. الخ.[2]

يعتبر"سورل "هو أول من أوضح فكرة أوستن السابقة، وشرحها بتقديمه شروط إنجاز كل فاعل إلى جانب بيانه شروط تحول فعل من حال إلى حال أخرى وتوضيح شروط استنتاج الفعل المقصود، ومما قدّمه سورل أيضا أنه واصل تطوير فكرة أوستن خاصة في المظاهر الأساسية لنظرية أفعال الكلام واقترح صياغتها بشكل أكثر صرامة، حيث تعتبر الأفعال الكلامية من أهم المفاهيم الكبرى للتداولية وسنتطرق لها في المبحث القادم.

3- بول غرايس Paul Grice (1913-1988): لقد قدّم غرايس – في معالجته للمعاني وفق رؤية التداولية – معالجة حديثة للمعنى بتمييزه بين نوعين من المعنى طبيعي وغير طبيعي، واقترح غرايس أن التداولية يجب أن تركز على البعد العلمي –بصورة أكثر– للمعنى، يعني المعنى في المحادثات الذي صيغ بعد ذلك في طرق متنوعة، فثمّ شؤون عملية ساعدت في تحويل تركيز التداوليين نحو شرح وتفسير طبيعة المحادثات وذلك أثمر في اكتشافات الطابع المميّز لمبدأ التعاون وفق مصطلح غرايس 1983م[3]، إذ ذكره أول مرة في دروسه بعنوان "محاضرات في التخاطب" ثم ذكره ثانية في مقالته

[1] ماري آن بافو، جورج إلياسرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2012م، ص356.

[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 68.

[3] عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول، القاهرة، مصر 2005م، ص37.

الشهيرة "المنطق والتخاطب" وصيغة هذا المبدأ هي[1]: ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه"، ثم فرّع غرايس على مبدئه في التعاون قواعد تخاطبية مختلفة قسمها أربعة أقسام كل قسم تحته قواعد مخصوصة وهي:

-قاعدتا كمِّ الخبر: القاعدة الأولى (لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته)، القاعدة الثانية (لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب).

-قاعدتا كيف الخبر: القاعدة الأولى (لا تقل ما تعلم كذبه)، والثانية (لا تقل ما ليست لك عليه بينة).

-قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال: وهي (ليناسب مقالك مقامك).

-قواعد جهة الخبر: الأولى (لتحترز من الالتباس)، والثانية (لتحترز من الإجمال)، والثالثة (لتتكلّم بإيجاز)، والرابعة (لترتب كلامك).

ومبدأ التأدب لبول غرايس[2] هو نقطة الانطلاق الحقيقية لمن تلاه من العلماء الذين كتبوا في نظرية التخاطب ومبادئها مثل: مبدأ التهذيب عند روبين لاكوف " لتكن مؤدبا" [3] مقتضاه أن يلتزم كل من المتكلم والمخاطب بضوابط التهذيب؛ لتحقيق الغاية التي من أجلها دخلا في الكلام دونما تقصير في الالتزام بضوابط التبليغ وهو أكثر شمولية من مبدأ غرايس لأنه يراعي الجانبين التّبليغي والتّأدّبي، ومبدأ التأدب والتخلّق الذي صاغه ليتش(1973م) رغم مراعاته للقيم الاجتماعية؛ إلا أنه يحتاج لمتكلم نموذجي يجيد التحكم في نوازع نفسه البشرية، وأيضا مبدأ التواجه عند براون وليفنسن والمقصود(مقابلة الوجه

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء المغرب، 1998م، ص238.

[2] عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، ص37.

[3] طه عبد الرحمان، المرجع السابق، ص240.

بالوجه) وهو مبدأ تداولي حاول من خلاله الباحثان ضبط عملية التخاطب وجاءت صياغته على النحو التالي: "لتصن وجه غيرك"[1].

ومما سبق يمكن القول بأن كل الرؤى السابقة التي تحدثت عن مبدأ التأدب استندت إلى التداولية اللغوية التي كانت سائدة في ذلك الوقت.

4- فرانسواز أرمينكو Françoise Armengaud (1942م): أما في المجال اللساني فقد أوردت الباحثة الفرنسية "فرانسواز أرمينكو" تعريفا لفيلسوف اللغة الفرنسي "فرانسوا ريكاناتي" في كتابها الموسوم "المقاربة التداولية" يعرِّف فيه التداولية بأنها "دراسة استعمال اللغة داخل الخطاب وإبراز السمات التي تميزه الخطاب" [2]

ومن ثمّ يتّسم هذا التعريف بالاتساع، ويتحدّد هذا التعريف في أن التداولية تعني: كل ما يتعلق بعلاقة الملفوظ بالشروط الأكثر عمومية عند المتكلم، ثم تُعلِّق أرمينكو على هذا التعريف باستخلاصها أن التداولية تمثل شروط قبلية للتواصل، هي شروط دلالة تواصلية عامة ترتبط بكلّيات الاستعمال التواصلي العامة، وتشير إلى أنّ أهمية التداولية هي " التقيّد بالبحث عن نظرية ملائمة تتعلق بالاستعمال التواصلي للغة"[3]. وقد حددت فرانسواز أرمينكو أشكال تطورها، في كتابها "المقاربة التداولية" في إتجاهين:[4]

- تداولية اللغات الشكلية وتداولية اللغات الطبيعية: نشأت تداولية اللغات الشكلية من الاتجاه الكانطي في اللغة وسرعان ما التقت بتحليل فلاسفة اللغة العادية بدءا من السبعينيات لاسيما عند" سالناكر" 1972م ثم "هانسون" 1974م فقد قامت على مبادئ الفلسفة والمنطق في معالجة العلاقة بين التلفظ وملفوظه وبين الجمل وسياقاتها من خلال أعمال " فيتغنشتاين" و"شتراوس" وغيرها.

---

[1] محمود حمزة محمد علي، مبادئ التخاطب الذواتي بين التراث العربي والفكر الغربي الحديث، (اللغويات والثقافة المقارنة)، مجلة كلية الآداب، مج 14، ع1(يناير)2022 م، جامعة الفيوم، ص 1206.

[2] فرانسواز أرمينكو، ترجمة السعيد علوش المقاربة التداولية، ص11.

[3] عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، ص37.

[4] فرانسواز أرمينكو، المرجع السابق، ص 11.

– تداولية التلفظ: والتي تتفرع بدورها إلى:

–تداولية صنيعة التلفظ: وتتداوله من حيث هو صناعة ومما يدفع إلى صياغته وتشكيله، وتمثلها فكرة ألعاب اللغة "لفيتغنشتاين" (1889م–1951م) ومفهوم الأفعال لدى أوستن ثم سورل.

–تداولية صيغ الملفوظ: والتي تهتمّ بشكل الملفوظ وعبارته ومدى علاقته بالدلالة المرتبطة بهذا الشكل أو هذه العبارة وضبط خطوط السياق المناسب[1].

وحاصل القول أنّ نظرة هؤلاء التداوليين جميعها تعكس التنوع المعرفي الذي نشأ في الفكر التداولي، وأنها ترتبط بدراسة استعمال اللغة من طرف المتكلم في شتى السياقات والمواقف الواقعية، فكل تعريف يحمل منطلقات نظرية تسيّر وتضبط إجراءاته ضبطا منهجيا.

المبحث الثاني: نظرة اللسانيين التداوليين العرب للمتكلم

التداولية اتجاه لساني يعنى بدراسة اللغة ومستعمليها ثم مراعاة مقامات التواصل والمتخاطبين في سياقات تواصلية مختلفة، فهي تتقاطع مع علوم معرفية مختلفة، ما جعل منها نظريات لم يكتمل بناؤها بعد، كما أن مفاهيمها انبثقت من مصادر مختلفة ما جعل كل باحث عربي يترجم المصطلح ويعرفه انطلاقا من مجال اشتغاله ومن الزاوية التي ينظر منها للغة.

حيث يرجع تاريخ انتقال المصطلح BRAGMATICS إلى الدرس اللساني العربي إلى صدر الستينات من القرن20م تقريبا، وترجع الترجمة الأولى من خلال البحوث الفلسفية التي قام بها بعض الباحثين المبعوثين لدراسة الفلسفة الحديثة في الغرب، بيد أن العربية عرفته بلفظه الدخيل (البراجماتية)[2].

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص77.

[2] محمود عكاشة، النظرية البراغماتيكية اللسانية التداولية، ص14.

والمتأمل في مصطلح التداولية في العالم العربي سيستشف أنه عرف ترجمات متعددة، إذ يترجم بعدة مقابلات في العربية، "فهناك: الذرائعية، والتداولية، والبراغماتية، والوظيفية، والاستعمالية، والتخاطبية، والنفعية"[1]، وإلى التبادلية والتواصلية والقصدية والمقامية[2].

وفي المقابل هناك من ترجم "pragmatique" بـــ"التداوليات" إذ تعود بداية هذا الأخير للباحث المغربي "طه عبد الرحمان"(1944م) ليضع مصطلح "التداوليات" في مقابل اللفظ الأجنبيpragmatique حيث يقول في هذا الصدد:" وقد وقع اختيارنا منذ 1970م على مصطلح التداوليات مقابل اللفظ الأجنبي (براغماتيقا) لأنه يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيين: الاستعمال والتفاعل معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في بحوثهم."[3]

فقد استعمله كثير من الباحثين بعده مثل "أحمد المتوكل "في مؤلفه "الوظائف التداولية في اللغة العربية" سنة1985م ومحمود أحمد نحلة في مؤلفه "آفاق جديدة في البحث اللغوي" سنة 2002م و"مسعود صحراوي" في "التداولية عند العلماء العرب" سنة 2005م خليفة بوجادي في مؤلفه "في اللسانيات التداولية "سنة2009م، و" جميل حمداوي" في "التداولية وتحليل الخطاب"سنة2015م وغيرهم.

أما بالنسبة لعبد الرحمان الحاج صالح(1928م-2017م) فقد قابلها بـــ"الاستعمالية"[4]، فقد ترجم مصطلح "pragmatics" بـــ البراجماتيك (ظواهر التخاطب) أو (ظواهر الاستعمال) ، وهي ليست بمنأى عما ذهب إليه العلماء العرب القدماء – على

---

[1] جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، دار النشر الألوكة، ط1، 2015م، ص6.

[2] بشرى البستاني، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة السياب للترجمة، ط1، لندن، 2012م، ص12.

[3] طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي المغربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2000م، ص 28.

[4] دلال وشن، القصدية في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النظرية والإجرائية للبلاغة العربية)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016م، ص12.

حد تعبيره – فضلا عن التفريق بين آليات علم الدلالة والتداولية، إذ يدرس علم الدلالة المعنى، والتداولية تدرس علم الاستعمال أي اللغة في الاستعمال[1].

ومن هنا نلاحظ أن التداولية هو أكثر المصطلحات استعمالا وهو مرتبط بالعملية التواصلية بين المتكلم والمستمع إن كان التواصل تخاطبا أو تحاورا.

لقد تعددت الرؤى في الفكر العربي التداولي سواء عند العرب المحدثين أو العرب القدماء، فلو تأملنا التراث العربي القديم لوجدنا أنهم كانوا يتميّزون بفكر تداولي، حيث أنّ جل مبادئ التداولية الحديثة حاضرة في تراثنا العربي، ولو بمصطلحات مغايرة أحيانا أو غير منضبطة أحيانا أخرى وذلك من بداية طلائع الدرس اللغوي مع سيبويه وصولا إلى النقاد والبلاغيين المتأخرين.

وعن أسبقية العرب لمعرفة أصول هذا الاتجاه يقول سويرتي:"إن النحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يَذيع صيته بصفته فلسفة وعلما ورؤية واتجاها في أمريكا وأوروبا، فقد وُظِّف المنهج بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة".[2]

فالعرب هم السباقون في ممارسة المنهج التداولي قبل ظهوره كمنهج للأمريكيين والأوروبيين، فجل مبادئ التداولية تجدها مبثوثة في الفكر العربي الأصيل، فلو انطلقنا من مبدأ القصدية الذي يعدّ الكشف عنه غاية الأدوات الإجرائية في التداولية؛ لوجدنا له أثرا بيّنا عند سيبويه، ويخضع في المقام الأول لمُراد المتكلم، فدراسة اللغة في التراث العربي ميزتها بعض السمات التي هي من أهم المبادئ التداولية الحديثة التي اعتمدها اللسانيون التداوليون العرب في كتاباتهم ورؤاهم. وبذلك يمكن أن نوضح بعض هذه الرؤى للمتكلم:

[1] علاوة زينب، رزقي حورية، المكون التداولي في كتابات عبد الرحمان الحاج صالح، (مجلة علوم اللغة العربية وآدابها)، مخبر اللسانيات واللغة العربية، المجلد13، العدد2، 2021/09/15م، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص1412.

[2] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 140.

1-أحمد المتوكل(1942م)

لقد قسم المتوكل النظريات اللسانية المعاصرة باعتبار تصورها لوظيفة اللغات الطبيعية إلى مجموعتين اثنتين: الأولى نظريات لسانية صورية، والثانية نظريات لسانية وظيفية أو تداولية. وقد مثّل الدكتور النظريات اللسانية المنتمية للمجموعة الثانية بما يسمى بالبراجمانتاكس Pragmantax التي تمثل أحد التطورات الأخيرة لما كان يدعى الدلالة التوليدية Generative Semantics والنظرية الوظيفية Functionalism المقترحة في إطار مدرسة هارفارد الأمريكية والنظريات الوظيفية الأوروبية كالمدرسة النسقية Systemics ومدرسة براغ المعروفة تحت إسم Functional Sentence Perspective وأخيرا النحو الوظيفي Functional Grammar والذي اقترحه في السنوات الأخيرة سيمون ديك Simon Dik.[1]

وقد اعتبر هذه النظريات ظواهر تداولية مرتبطة بالمقام أي بمختلف الظروف المقامية التي ننجز فيها الجمل، وأنّ النحو الوظيفي الذي اقترحه سيمون ديك هو النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة وبمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية في التنظير اللساني الحديث من جهة ثانية[2].

حيث يقول المتوكل: "إلاّ أنّنا وضعنا لبنة أولى لمنهجية تمكن من إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم (وكل فكر لغوي قديم بصفة عامة) وادماجه في الفكر اللساني الحديث واستثماره في وصف اللغات الطبيعية بما فيها اللغة العربية وما يتفرع عنها "[3].

حيث توصل أحمد المتوكل إلى أن النظرية الثّاوية خلف مختلف العلوم (النحو، اللغة، البلاغة، فقه اللغة.) نظرية تداولية وأنها قابلة للتحاور (بمعنى القرض والاقتراض) مع النظريات التداولية بما فيها نظرية النحو الوظيفي، حيث يقول بأنه سَيُمْكنه عقد الحوار

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء المغرب، 1985م، ص 8.

[2] أحمد المتوكل، المرجع نفسه، ص 9.

[3] أحمد المتوكل، المرجع نفسه، ص 10

بين الفكر العربي اللغوي القديم والنحو الوظيفي فضلا عن تمحيص مشروعيته من تحقيق هدفين هما:

– إغناء النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم يستلزمها وصف الوظائف الخمسة في اللغة العربية.

–تقويم مجموعة من الأوصاف المقترحة في النحو العربي أو البلاغة بالنسبة لوظيفة المبتدأ والبدل(التابع)وظواهر التخصيص والحصر والعناية والتوكيد وغيرها.

ويقول المتوكل بأن الثنائية المعروفة (قدرة/إنجاز) يجب إعادة تعريفها من خلال المبدأ الثاني من المبادئ المنهجية الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي ونصه كالتالي: موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية communicative compétence للمتكلم – المخاطب.

فقدرة المتكلم حسب منظور النحو الوظيفي قدرة تواصلية بمعنى أنها معرفة القواعد التداولية بالإضافة إلى التركيبية والدلالية والصوتية التي تمكِّن من الإنجاز في طبقات مقامية معيّنة وقصد تحقيق أهداف تواصلية محدّدة، في إطار السعي لتحقيق ما سمّاه المتوكل بـــ "الكفاية التداولية" (كوظيفة المبتدأ ووظيفة المحور ووظيفة البؤرة)[1].

وبهذا كانت رؤية المتوكل للمتكلم بقدرته على التواصل ومعالجة لغته من ناحية نحوية وظيفية بحتة، وذلك بتبنّيه نظرية النحو الوظيفي ودراسة لغة المتكلم التواصلية من ناحية الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية.

2– محمود أحمد نحلة (1948م)

يعتبر الدكتور أحمد نحلة أنّ التداولية فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم speaker intentions أو هو دراسة معنى المتكلم Speaker meaning فقول القائل أنا عطشان مثلا قد يعني أحضر لي كوبا من الماء، وليس من

[1] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 11.

اللازم أن يكون إخباراً بأنه عطشان، فالمتكلم في نظره كثيرا ما يعني أكثر مما تقوله كلماته ، وإذا كان ذلك فكيف يمكن للناس أن يفهم بعضهم بعضا؟ [1]

ومصطلح معنى المتكلم مفضل عند الذين يدرسون اللغة من الوجهة الاجتماعية بالرغم من أنه لا يلتفت إلى أنَّ تفسير ما نسمع يحتاج إلى التحرك بين مستويات عديدة من المعنى. ومصطلح تفسير الكلام Utterance interpretation المفضل عند الذين يمثلون الإتجاه المعرفي cognitive يتجنب هذا الخطأ لكنه يصرف جل اهتمامه إلى متلقي الرسالة، وفي هذا تجاهل للضوابط والقيود الاجتماعية التي تحكم إنتاج الكلام، من هنا رأى بعض الباحثين أن للمعنى مستويات ثلاثة: المعنى اللغوي وهو المعنى المأخوذ مباشرة من دلالة الكلمات والضمائم والجمل، ومعنى الكلام وهو المعنى السياقي، ثم المعنى الكامن أو الموجود بالقوة Force وهو معنى المتكلم. [2]

وقد أورد أوجز تعريف للتداولية وأقربه إلى القبول هو: "دراسة اللغة في الاستعمال in use أو في التواصل in interaction لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول negotiaion اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما"[3].

3- خليفة بوجادي(1972م)

يرى أن التداولية تشترك في قضايا كثيرة مع البلاغة العربية والنحو العربي، وفضل تقسيمها على أساس العناصر التواصلية: تداولية المتكلم وتداولية المخاطب وتداولية الخطاب في البلاغة العربية والنحو العربي، وما يهمنا هو تداولية المتكلم في البلاغة والنحو.

---

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 12.

[2] محمود أحمد نحلة، المرجع نفسه، ص 13.

[3] محمود أحمد نحلة، المرجع نفسه، ص 14.

- **تداولية المتكلم في البلاغة العربية:** للمتكلم دور بارز في البلاغة العربية القديمة بوصفه منتج الخطاب وباعثه، ولأنه وحده الذي يستطيع تحديد الدلالات ومقاصدها، بل إن المعنى في الكثير من الحالات مرتبطة بما ينويه ويقصده، فهناك أساليب كثيرة ارتبطت بالمتكلم كالدلالة والقصد التي تحاكى الملابسات التي يكون فيها، وسمّاها ابن جني "الأحوال الشاهدة بالقصود، الحالفة على ما في النفوس"، فالحال التي يكون عليها المتكلم أثناء أداء الخطاب جزء من تشكيل الدلالة العامة لخطابه، كما يظهر الاهتمام بالمتكلم أيضا في التمييز بين السؤال والاستفهام، وتمييزه بين الخبر والحديث، وكذلك بين الخبر والأمر.

فتعريف هذه الأساليب جميعا قائم على المتكلم وموقفه من الخطاب، فلا يُعدّ مستفهما إلا إذا طلب الفهم، ولا سائلا إلا إذا سأل عما يعلمه وما لا يعلمه، وتعريف الخبر ذاته قائم على المتكلم، ومن أحسن ما يرتبط بالمتكلم من قيم تداولية أنهم ميّزوا بينه وبين الكلماتي، وعرّفوا المتكلم بأنه: (هو فاعل الكلام) تعريف تداولي مرتبط بإنجازه الفعل الكلامي حقيقة في الواقع، ولا يعدّ متكلما إلا بذلك. [1]

- **تداولية المتكلم في النحو العربي:** للمتكلم مكانة بارزة في الدرس العربي، حيث يعتد به في كثير من المباحث نحو الفرق بين الكلام والتكليم، فالتكليم تعليق الكلام بالمخاطب، فهو أخص من الكلام، وذلك أنه ليس كل كلام خطابا للغير.

ويضيف "والمتكلم هو فاعل الكلام" فقد سمي متكلما بالنظر إلى الفعل الذي يؤديه. وتجاوز ابن جني ذلك في حد أنه أرجع أمر الرفع والنصب والجر للمتكلم نفسه في حديثه عن موقع المتكلم في الإعراب فهو الذي يملك المعنى الحقيقي للعبارة، وهو الأدرى بمقاصده وأغراض الكلام، لذا كان ظاهر البنية وشكلها من اختصاصه هو دون غيره[2].

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص163.

[2] خليفة بوجادي، المرجع نفسه، ص 220.

4- مسعود صحراوي(1968م)

يذكر مسعود صحراوي أن التداولية هي ليست" علما لغويا محضا بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف وتفسير البني اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ومن ثم يدمج مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره، وعليه فإن الحديث عن التداولية وعن شبكتها المفاهيمية تقتضي الإشارة إلى العالقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة، لأنها تشي بانتمائها

إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة، كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الانتاج والفهم اللغويَّين وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال الخ"[1].

ثم ذكر عدة أساليب وقضايا عدّها في صميم البحث التداولي كقضية الإسناد، والتقديم والتأخير، حروف المعاني، وقد خصّص فصلا كاملا عن نظرية أفعال الكلام في التراث، وهي قضية الأسلوب الإنشائي والخبري، فعند "الأصوليين" أنهم درسوا ضمن نظرية الخبر والإنشاء، ظاهرة الأفعال الكلامية، واستنبطوا عبر الجمع بين المنطلقات والمفاهيم النظرية من جهته والنصوص التطبيقية من جهة أخرى أفعالا كلامية جديدة من الأساليب الخبرية أهمها: الرواية والشهادة والوعد والوعيد، والدعوى والإقران واستنبطوا أفعالا كلامية أخرى من الأساليب الإنشائية أهمها: الإذن والمنع، والندب والإباحة، والتخيير والتعجب، وألفاظ العقود والمعاهدات، والايقاعيات. ودرسوا أسلوب الاستفهام دراسة معمقة واستنبطوا منه فروعا هامة من الأفعال الكلامية منها على الخصوص:

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص16.

التقرير، الإنكار الإبطال، الإنكار الحقيقي) واعتدوا إذا طرأ عليها فتخل بأدائها الإنجازي، فالعبرة عنده بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني[1].

أما النحاة العرب منذ زمن سيبويه فقد اهتموا ب "المعاني" و "الأغراض" الإبلاغية المتوخاة من "الخطاب" وأسرارهما على أن البنى التركيبية تابعة للوظيفة التواصلية وليس العكس، فسلكوا منهجا متميزا في تحليل الظواهر كظواهر التقديم والتأخير، والتعيين، والإثبات والنفي. والتي لا تعدو أن تكون أغراضا وغايات تواصلية يسعى المتكلم إلى تحقيقها.

وأما بلغة المعاصرين فهي "أفعال كلامية" طالما أنه يُراد بها تخصيص الخطاب، أو الحرص على تضمين الخطاب فائدة تواصلية معيّنة، أو تنبيه المخاطَب، أو تأكيد الرسالة الإبلاغية له، أو نداءه أو إغراءه أو تحذيره أو توبيخه، وهذه الأفعال الكلامية تؤدى إما عن طريق لفظ مفرد: كمعاني الأدوات، أو عن طريق تركيب كامل: كبعض معاني التأكيد والتخصيص، والتعيين[2].

فكانت مهمة البلاغة العربية في (فن القول) أو فن الوصول بالمعنى إلى نفس المخاطب

حيث اعتمدت على المتكلم من حيث معرفته باللغة، المعنى الذي يقصده حاله أثناء أداء الخطاب، دوره في كثير من المباحث البلاغة: مثل: الإلتفات (صدق الخبر وكذبه)، وكانت تتناول كل ما يرتبط باستعمال اللغة وممارستها وتنظر إلى اللغة نظرة متكاملة لا يستقل فيها الشكل عن المضمون ولا المعنى عن ظروف الاتصال.

أما النحو العربي لم يكن تناوله للبنية اللغوية مستقلا عن أحوال الاستعمال المختلفة، حيث قدم النحاة مسائلا مرتبطة بالمتكلم مما يظهر أثره على البنية ذاتها ويحدّد

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص129.

[2] مسعود صحراوي، المرجع نفسه، ص 219.

موقفه في الاعراب وفي التمييز بين القول والكلام، كما تناولوا بعضا مما يتعلق بالمخاطَب نحو فائدة الكلام التي يجعلها النحاة وقفا على السّامع وما يحرزه من منفعة وسكوته عن المعنى.[1]

من هنا يمكننا القول بأن التداولية تقوم بدراسة اللغة أثناء عملية التواصل مراعية بذلك كل ما يحيط بها لإيصال المعنى من طرف المتكلم، على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدارسين حول التداولية وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية وتشكيكهم في جدواها فإن معظمهم يقرّ بأن قضية التداولية هي "إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الانسانية للتواصل اللغوي، وتصير التداولية من ثم جديرة بأن تسمى "علم الاستعمال اللغوي".

المبحث الثالث: أهم المفاهيم الكبرى للتداولية.

1-الأفعال الكلامية:

أصبح مفهوم الفعل الكلامي أو الأفعال الكلامية التي ظهرت في سنوات الخمسين من القرن العشرين مع أوستن كما في كتابه (نظرية أفعال الكلام سنة1962م) وسورل في كتابه (أفعال اللغة سنة1969م) عبارة عن أفعال كلامية تتجاوز الأقوال والملفوظات في الفعل الإنجازي والتأثير الذي يتركه ذلك الإنجاز[2].

ويعتبر الفعل الكلامي SPEECH ACT أيضا نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية، وفحواه أنه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثري وفضلا عن ذلك يعد نشاطا ماديّا نحويّا يتوسل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول) ومن ثم فهو فعل يطمح أن يكون ذا تأثير في المخاطب اجتماعيا أو مؤسّساتيا وثم إنجاز شيء ما[3].

---

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص237 -238.

[2] جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، ص32.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 40.

حيث قسم أوستن الفعل الكلامي إلى ثلاثة أفعال فرعية على النحو الآتي[1] :

أ-فعل القول: يراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم ودلالة.

ب-الفعل المتضمن في القول: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي.

ج- الفعل الناتج عن القول: يرى أوستن أنه مع القيام بفعل القول وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة) فقد يكون الفاعل (هو الشخص المتكلم) قائما بفعل ثالث هو السبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة ذلك (الآثار، الإقناع، التضليل، الإرشاد، التثبيت.).

وكما يعتبر "سورل" هو أول من أوضح فكرة أوستن السابقة، وشرحها أكثر بتقديمه شروط إنجاز كل فاعل إلى جانب بيانه شروط تحول فعل من حال إلى حال أخرى وآليات ذلك، وتوضيح خطوات استنتاج الفعل المقصود، وقد انصب اهتمام سورل الأكبر على الفعل المتضمن للقول، ومما قدمه أيضا أنه أعاد تقسيم الأفعال الكلامية، وميّز بين أربعة أقسام : فعل التلفظ (الصوتي والتركيبي) والفعل القضوي (الإحالي والجملي)، والفعل الإنجازي والفعل التأثيري (على نحو ما فعل أوستن)، وسرعان ما أعاد اقتراح خمسة أصناف لها:

-الأخبار (تبلغ خبرا، وهي تمثيل للواقع) وتسمى أيضا التأكيدات الأفعال الحكمية.

-الأوامر (تحمل المخاطب على فعل معين).

-الالتزامية (أفعال التعهد) وهي أفعال التكليف عند أوستن، حين يلتزم المتكلم بفعل شيء معين.

-التصريحات وهي الأفعال التمرسية عند أوستن، وتعبر عن حالة مع شروط صدقها.

-الإنجازات (الادلاءات) تكون حين التلفظ ذاته.[2]

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، ص41.

[2] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص79- 80.

كما ميّز بين نوعين من الأفعال الكلامية[1]:

– أفعال كلامية مباشرة: الذي تتطابق قوته الإنجازية مع مراد المتكلم فيكون ما يقوله مطابق لما يعنيه.

– أفعال كلامية غير مباشرة: الذي تخالف قوته الإنجازية مراد المتكلم.

ويتضح من خلال هذه التصنيفات تركيز سورل على رابط اتجاه المطابقة بالأفعال الإنجازية ومراد المتكلم.

2-الاستلزام الحواري:

لقد كانت نقطة البدء عند جرايس هي أنّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همّه إيضاح الاختلاف بين ما يُقال، فما يُقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يُقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه للسامع على نحو غير مباشر اعتمادا على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فأراد أن يقيم معبرا بين ما يحمله القول من معنى صريح وما يحمله من معنى متضمن فنشأت فكرة الاستلزام الحواري.[2]

ولوصف هذه الظاهرة اقترح غرايس سنة 1975 نظريته المحادثية التي تنص على أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام هو مبدأ التعاون وبمسلّمات حوارية. وينص المبدأ على أربع مسلّمات:

– مسلمة القدر: وتتفرع إلى مقولتين: الأولى اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الاخبار، والثانية لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب.

[1] عابد لزرق، المقاربة التداولية للخطاب (مدخل نظري لأفعال الكلام)، المجلد 5، العدد 13 مارس2018م، جامعة الجيلاني ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص320.

[2] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 33.

– مسلمة الكيف ونصها: "لا تفعل ما تعتقده أنه كاذب ولا تقل مالا تستطيع البرهنة على صدقه."

– مسلمة الملاءمة: وهي عبارة عن قاعدة واحدة "لتكن مشاركتك ملائمة".

–مسلمة الجهة: التي تنص على الوضوح في الكلام وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية: ابتعد عن اللبس – تحرَّ الإيجاز– تَحَرّ الترتيب.

وتحصل ظاهرة الاستلزام الحواري إذا تم خرق إحدى القواعد الأربع السابقة، فيحاول المخاطب البحث عن المعنى الحقيقي المتخفي متجاوزا المعنى الصريح ليفهم قصد المخاطب[1].

3–متضمنات القول

مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره ومن أهمها:

أ–الافتراض المسبق: في كل تواصل ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة[2]، حيث يوجه المتكلم حديثه إلى السامع على أساس مما يفترض سلفا أنه معلوم، فإذا قال رجل لآخر: أغلق النافذة فالمفترض سلفا أن النافذة مفتوحة وأن هناك مبررا يدعو إلى إغلاقها وأن المخاطب قادر على الحركة، وأن المتكلم في منزلة الأمر وكل ذلك موصول بمقتضى الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطب، من أجل ذلك كانت دراسة الافتراض المسبق

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص33– 34.

[2] حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث للنشر، ط2، إربد الأردن، 2014م، ص43.

مثار اهتمام الباحثين منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين لما سببه من مشكلات حقيقية لكل النظريات التحويلية[1].

ب-الأقوال المضمرة:

هي النمط الثاني من متضمنات القول وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية، تقول أوركيوني " القول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث" والفرق بينه وبين الافتراض المسبق أن الأول وليد السياق الكلامي المتنامي تدريجيا، والثاني وليد ملابسات الخطاب.[2]

4- السيـــــاق:

ميز التفاعل سلوك الإنسان عن غيره فهو سلسلة من الأحداث يكون فيها عدة أشخاص هم المعنيون بوصفهم فاعلين غير متزامنين، ويشمل السياق المحيط اللساني (مستخدم اللغة، الحدث، النظام اللغوي، مواقع مستخدمي اللغة، أنظمة المعايير الاجتماعية والعادات والتقاليد). فقد عرف السياق بأنه علامات شكلية في المحيط اللساني الفعلي.

وأنه تجسيد لتلك التتبعات اللغوية في شكل الخطاب، من حيث وحدات صوتية وصرفية ومعجمية، وما بينهما من ترتيب وعلاقات تركيبية. وقد غدا مصطلح السياق من المصطلحات الشائعة والمؤثرة في الدرس اللغوي الحديث منذ أن ابتدعه (مالينوفسكي). ليتسع مفهومه خصوصا في الدراسات التداولية بما أنها تَعدُّه أساساً من أسسها المكينة، وأصبح يعرف فيما بعد بـــمجموعة الظروف التي تحفُّ فعل التلفظ بموقف الكلام تسمى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسياق [3].

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص26- 27.

[2] حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص44.

[3] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 40.

يعتبر "بريت" أن تصنيف السياق هو أيسر الطرق لتصنيف التداوليات إلى عدة أنواع، إذ يقسم السياق إلى أكثر من قسم، ونتج عن ذلك خمسة أنواع من السياق وهي: سياق القرائن (السياق النصي)، السياق الوجدي، المقامي، سياق الفعل، والسياق النفسي[1].

وكان اهتمام أصحاب نظرية السياق بدراسة معنى الكلمة والدور الذي تؤديه في السياق، والطريقة التي تستعمل بها، وعلى هذا يمكن أن يقسم السياق إلى أربعة أقسام نذكرها: السياق اللغوي، والسياق العاطفي، والسياق الثقافي، وسياق الموقف [2].

5- الإشاريـــــــات:

تقترن الإشاريات بفعل الإشارة إلى موضوع ما، وتنطبق على زمرة من الوحدات التركيبية والعوامل الدلالية غير المنفصلة عن سياقات إنتاج الملفوظ، يفهم من ذلك أن الإشاريات عبارة عن علامات محيلة غير منفصلة عن فعل التلفظ، وهو فعل يقتضي متلفظا يتوجه بخطابه إلى مخاطب[3].

والإشاريات العناصر الهامة في اللغة والتي لا يمكن تسييرها بمعزل عن المقام، وذلك لأنه في كل اللغات كلمات وتعبيرات تعتمد اعتمادا تاما على السياق الذي تستخدم فيه، ولا يمكن انتاجها وتفسيرها بمعزل عنه، فإن قرأت جملة مقطعة من سياقها مثل: (سوف يقومون بهذا العمل غدا لأنهَم ليسوا هنا الآن) وجدتها شديدة الغموض لأنها تضم عددا كبيرا من العناصر الإشارية التي يعتمد تفسيرها في السياق الذي قيلت فيه، ومعرفة المرجع الذي تحيل إليه، ولا يتضح معنى الجملة إلا إذا عرفنا ما تشير إليه هذه العناصر الإشارية أو الإشاريات اختصارا وكان "بيرس" أول واضع لها[4]، ويشير "لفنسون" إلى أن الإشاريات تفكير دائم للباحثين النظريين في اللسانيات بأن اللغة الطبيعية وضعت في الأساس من أجل التواصل المباشر بين الناس وجها لوجه، وتبرز أهميتها حين يغيب عنّا

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية ، ص 42

[2] أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، دمشق، 2008م، ص53- 54.

[3] جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ص76.

[4] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 16.

ما تشير إليه فيسود الغموض وصعب الفهم، وقد توصل معظم الباحثين إلى أن التعبيرات الإشارية خمسة أنواع [1]:

أ- الإشاريات الشخصية: والمقصود بها الضمائر الشخصية الدالة على المتكلم وحده مثل أنا أو المتكلم نحن والضمائر الدالة على المخاطب مفردا أو مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثاً، وضمائر الحاضر هي دائما عناصر إشارية، لأن مرجعها يعتمد على السياق.

ب- الإشاريات الزمانية: كلمات تدل على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان التكلم، فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية في الكلام، فإذا لم يعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية إلتبس الأمر على السامع.

ج- الإشاريات المكانية: عناصر إشارية إلى أماكن يعتمد استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم وقت التكلم أو على مكان آخر معروف للمخاطب أو السامع.

د- إشاريات الخطاب: قد تلتبس إشاريات الخطاب بالإحالة إلى سابق أو لاحق، ولذلك أسقطها بعض الباحثين من الإشاريات، ولكن منهم من ميّز بين النوعين، فرأى أن الإحالة يتّحد فيها المرجع بين ضمير الإحالة وما يحيل إليه، أما إشاريات الخطاب فهي لا تحيل إلى ذات المرجع، بل تخلق المرجع وتشير إلى مرجع جديد.

ه- الإشاريات الاجتماعية: وهي ألفاظ وتراكيب تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين من حيث هي علاقة رسمية أو علاقة ألفة ومودة.

6-الحجـــاج:

هو مجال غني من مجالات التداولية يشترك مع العديد من العلوم الأخرى. يعد ضمن الحقل التداولي، لكنه انبثق من حقل المنطق والبلاغة الفلسفية يرتبط مفهومه بالفعل وهو يبحث من أجل ترجيح خيار من خيارات قائمة وممكنة بهدف دفع فاعلين معينين في مقام خاص إلى القيام بأعمال إزاء الوضع الذي كان قائما، وفي تعريفه يمكن أن يفهم بما

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 18- 19.

هو مركب منه حجة، ويمكن أيضا أن يعرَّف معجميا بأنه (معالجة المشكلات الكلامية مما يتطلب مواجهة حجاجية)[1].

7- القصدية:

لقد اهتمت الدراسات التداولية في بداية الأمر بالمتكلم باعتباره قوة عليا يمتلك سلطة متفوقة، إذ يوجّه للّذي يكون في مرتبة دنيا مجموعة من الأوامر لتنفيذها بطريقة ميكانيكية دون تردد أو مناقشة[2].

وعند شرح العملية التواصلية نجد أن التواصل اللغوي يخضع لنوعين من القصد: قصد رئيسي وقصد ثانوي، فالقصد الرئيسي هو الإيحاء بذات الحكم في ذهن المستمع أي دفعه لإصدار نفس الحكم، والقصد الثانوي هو قصد التعبير عن الاعتقاد الشخصي في صحة مضمون الحكم[3].

والقصد يمثل إحدى (إستراتيجيات) الخطاب لتعبير المرسل عن قصد موجه للمرسل إليه، يتحدد القصد من خلال السياق بعناصره الكثيرة، فهو ركيزة في الخطاب لتجسيد معنى المرسل بدلا من التقيد بالمعنى اللغوي البحت، رغم أنّه قد يتطابق معه في بعض السياقات.

وتعدد دلالات الخطاب اللغوي حسب تعدد سياقات التلفظ، فقد لا يكون ذا دلالة مستقرة تلازمه دوما، وقوام قاعدة القصد هو لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير، فقاعدة القصد يترتب عنها أمران أساسيان وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة، والآخر إمكان الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول[4].

---

[1] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص105.

[2] جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، ص34

[3] دلال وشن، القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السادس جانفي 2010م، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص26.

[4] عبد الهادي بن ظاهر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 78.

الفصل الثاني:

رؤية طه عبد الرحمان وعبد الرحمان الحاج صالح للمتكلم من خلال كتابيهما: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربي.

المبحث الأول: وصف وقراءة للكتابين

1/وصف وقراءة كتاب الخطاب والتخاطب لعبد الرحمان الحاج صالح

2/وصف وقراءة كتاب اللسان والميزان أو التكوثر العقلي لطه عبد الرحمان

المبحث الثاني: أهم قضايا المتكلم التي تناولها العالمان من خلال كتابيهما.

1-المتكلم ودوره في عملية التخاطب

2-نشاط المتكلم العقلي في التخاطب

3-إنتاج المتكلم لكلامه (أفعال المتكلم وقوله)

4-المتكلم والدلائل أو الشواهد الخارجة عن كلامه

5-بناء الكلام على قصد المتكلم وغرضه

6-الحجاج في كلام المتكلم

توطئـــــــــة

اهتمّت النظريات والمناهج باختلاف توجهاتها بدراسة عملية التواصل، وقد ركزت اهتمامها بعنصر واحد من عناصرها، إلا أن التداولية – وفي زمن متأخر– اهتمت بجميع عناصر العملية التواصلية، لأنها تدرس اللغة وهي تؤدي وظيفتها التخاطبية، وهنا تركز على بحث التفاعل بين أطراف الخطاب المختلفة (المرسل، المرسل إليه، الرسالة، السياق).

فالتداولية إذن" تدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلاقات اللغوية بنجاح، والبحث عن العوامل التي تجعل في الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة".

وبذلك كان عنصر المتكلم أو المرسل أهم العناصر في العملية التواصلية الذي كان مركز بناء الاتجاه التداولي من مفاهيم ونظريات ومبادئ، واهتمام الباحثين اللغويين العرب بهذا الأخير كان ركيزة في مشروعهم اللساني التداولي، وخاصة أب اللسانيات رائد لغة الحضارة "عبد الرحمان الحاج صالح" من خلال كتابه "الخطاب والتخاطب " ورائد الاتجاه التداولي "طه عبد الرحمان" من خلال كتابه "التكوثر العقلي".

المبحث الأول: وصف وقراءة للكتابين

1- صف وقراءة كتاب الخطاب والتخاطب لعبد الرحمان الحاج صالح:

الأستاذ والدكتور الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح (1927م – 2017م)، أبو اللسانيات رائد لغة الحضارة في العصر الحديث ورئيس المجمع الجزائري للغة العربية سنة 2000م. قدّم إنتاجات ومؤلفات علمية قيمة بغية المشاركة في الدراسات اللسانية. ومن بين هاته الانتاجات والمؤلفات كتاب الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية عن سلسلة علوم اللسان عند العرب. طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2012م عدد صفحاته 292صفحة. اختيارنا كان لهذا الكتاب تحديدا

لأنه يبحث في الكلام من جهة الخطاب وجهة الاستعمال وهو موضوع لساني مهم أقرب إلى واقعنا كما أنه من الكتب اللسانية التداولية المهمة التي تحتوي على قضايا مهمة.

وقد كان السبب وراء تأليف الدكتور الحاج صالح لهذا الكتاب هو معرفة كيف يتم التمييز بين اللغة (الوضع) وبين كيفية استعمالها (الاستعمال) الذي تتصف به النظرية اللغوية العربية التي اختص بها علماء اللغة العرب النحويون منهم والبلاغيون؟ وما معرفة المقاييس العلمية التي اعتمدها هؤلاء العلماء العرب؟ وهل للاستعمال اللغوي قوانين مخالفة لما تخضع له اللغة من أصول؟ وهل هناك تشابه بين البراغماتية الغربية والتداوليات العربية القديمة؟

كتاب الخطاب والتخاطب هو الحلقة الثالثة من سلسلة علوم اللسان عند العرب، متفرد من حيث تركيزه على جانب الخطاب بخلاف الحلقات التي تسبقه. تضمن ستة أبواب مختلفة ومتنوعة كلها تصب في خانة التداولية، ففي الباب الأول انطلق عبد الرحمان الحاج صالح من مفهوم الوضع اللغوي عند النحاة وما يقصده النحاة والأصوليون بها ومتى ظهرت، وفي الباب الثاني تناول الاستعمال في مقابل الوضع حيث وصف دورة التخاطب بمكوناتها ودور كل واحد منها، وأما الباب الثالث تحدّث فيه عن الإبهام كصفة لازمة للأوضاع فالإبهام جوهري بالنسبة للّغة.

وخصّص الباب الرابع للفظ والمعنى في إطار الوضع والاستعمال، وتطرّق في الباب الخامس للخبر والانشاء كمعان الكلام عند سيبويه ومن جاء بعده بين الواجب وغير الواجب والخبر والإنشاء كأفعال للمتكلم في كلامه وبكلامه، وفي الباب السادس والأخير عرّف بأهم ما جاء الغربيون من نظريات حديثة وما سمّي بالبراغماتيك ونظرية الخطاب، ومقارنتهما بنظرية الخطاب العربية.

اتّبع الدكتور في كتابه هذا منهجا وصفيا تاريخيا، فوصفيّ لأنه اعتمد على ظاهرة السماع اللغوي عند العرب وتاريخيا لأنه يتتبع الظاهرة تاريخيا، كما أن مؤلفاته تتسم بالبساطة والوضوح وخاصة كتابه الذي بين أيدينا، تناول بين طيّاته موضوع الكلام من

حيث الخطاب وظواهر التخاطب ومن ناحية التداول أي الوضع والاستعمال؛ حيث كان يهدف إلى تحديد كل من مصطلحي الوضع والاستعمال حسب نظرية النحاة القدامى، ثم ميّز بين اللغة كنظام من الرموز المتواضع عليها، والكلام كحدث، فقابل بين النظام اللغوي الذي يختص بتوظيف تلك الرموز اللغوية في عملية التخاطب والإفادة منها، وآخر ما تناوله في كتابه النظريات الحديثة حول الخطاب وأقام عليها مقارنة بين ما جاء عند العلماء العرب.

2- وصف وقراءة كتاب اللسان والميزان أو التكوثر العقلي لطه عبد الرحمان:

يعد المفكر والفيلسوف "طه عبد الرحمان"(1944- 2002م) المغربي من العلماء الذين مزجوا جملة من العلوم لدراسة ظاهرة أو ظواهر لغوية، ونلمس ذلك في كتابه الموسوم بـــ"اللسان والميزان أو التكوثر العقلي"، فهو ينطلق في مؤلفه هذا من فكرة مفادها أن المنطق آلة للعلوم جميعا؛ لذلك كان من الواجب – في نظره – ربطه بالمعارف الأخرى وخاصة اللسانيات والفلسفيات والرياضيات والإعلاميات، لذلك يعتبر الدكتور من أهم الفلاسفة في الفكر التداولي في المغرب خاصة والوطن العربي عامة، له اطلاع واسع للفكر الفلسفي المنطقي واللساني اللغوي والتراثي الإسلامي.

لقد حاول في مؤلفه هذا أن يكشف العلاقة القائمة بين المنطق واللسانيات وما هذه المحاولة منه إلا امتداد لفيض من الدراسات السابقة والتي تصبّ في هذا المجال؛ لأنه قد أقرّ بتخصصه في هذا النوع من الدراسات، مجدّدا النظر في مسائل مخصوصة في هذا الباب، غير مكتف بعرض ما تقرر من النظريات العلمية وخاصة الغربية منها.

وقد جمع في هذا المؤلف أبحاثا منطقية لسانية تدخل في باب التأليف الاجتهادي الذي امتاز به وقد وجدناه بالفعل كذلك، فهو لا يقلد كاتبا ولا ينقل عن غيره، ولا يشرح كلام غيره، فهو يخترع المفاهيم – كما عبر هو – ويولّد المصطلحات.[1]

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص18.

وكتاب "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي" من أهم مؤلفات الدكتور "طه عبد الرحمان" طبع بالمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء سنة 1998م، عدد صفحاته 438 صفحة، اختيارنا لهذا الكتاب تحديدا لم يكن محض الصدفة ولكن لاحتوائه باب الخطاب والحجاج وهو ما وجدنا فيه ضالتنا وهي المتكلم من رؤية طه عبد الرحمان.

وقد أتت فصول هذا الكتاب على استقلال كل واحد منها بموضوع مخصوص، موصولا بعضها ببعض، زاد في هذا التواصل والتكامل بينها أنها جميعها تخدم غرضا فلسفيا واحدا باسم" التكوثر".

وبناء على ذلك فقد تضمن الكتاب مقدمة ومدخل عام وثلاثة أبواب رتب لكل منها مدخلا وفصولا، ثم أنهاه بخاتمة جامعة، أما المقدمة فقد ضمنها تجربته في تدريس مادة المنطق بالجامعة المغربية، والمدخل خصصه لبيان الأصل الفلسفي الذي انبنى عليه الكتاب جملته وهو ما سماه بـــ "التكوثر العقلي".

أما الباب الأول فقد احتوى مدخلا فلسفيا وثلاثة فصول منطقية لسانية، اختص المدخل منه بالكلام عن التكوثر، وتفرد الفصل الأول بتوضيح مفهوم اللزوم الطبيعي والدلالة الأصولية

كما تفرد الفصل الثاني ببيان الدليل الطبيعي والإضمار التخاطبي، وتميز الفصل الثالث بتوضيح مفهوم البنية بين النظريات والمنطقيات.

أما الباب الثاني فقد احتوى هو الآخر مدخلا فلسفيا وأربعة فصولا منطقية لسانية، اختص المدخل بالحديث عن التكوثر في مجال الخطاب الطبيعي، وتميز الفصل الأول من هذا الباب ببيان التواصل الإنساني والتعامل الأخلاقي مستخرجا جملة من القواعد التي ينضبط بها تعامل الناطقين، فضلا عن القواعد المقررة التي يتبعونها في تواصلهم، كما تميز الفصل الثاني والثالث بتوضيح العلاقة الحجاجية، فتناول الأول منهما مفهوم الحجج وحدد أنواعه، كما حدد لكل نوع منها نموذجه التواصلي المناسب له مبرزا صفاته

وقواعده أو حدوده، والآخر تناول تحديد مراتب الحجاج وقيس التمثيل، وأخيرا تفرّد الفصل الرابع ببيان الاستعارة بين الحساب والحجاج.

أما الباب الثالث فقد احتوى مدخلا اختص بالكلام عن تكوثر الحقيقة العقلية من خلال ثلاث شواهد من التراث المنطقي اللغوي الإسلامي، وثلاث فصول انفرد الفصل الأول ببيان لغة "ابن رشد" الفلسفية وهي الشاهد الأول، أما الفصل الثاني فكان الحديث فيه عن الشاهد الثاني وهو السببية عند الغزالي، ونظرية العوالم الممكنة، أما الفصل الثالث تميز بالنظر في الشاهد الثالث وهو طبيعة الاستدلال في النص الخلدوني، وأما الخاتمة فقد ضمنها النتائج الأساسية التي استنتجها من خلال هذا الكتاب سواء النتائج اللسانية منها أو المنطقية أو الفلسفية[1].

وكتاب اللسان والميزان أو التكوثر العقلي يأتي في إطار المشروع الفكري الكبير، حيث ينبه الكاتب من خلاله إلى ضرورة إخراج الكتابة الفلسفية العربية من المنزلق التاريخي الذي انحدرت إليه جرّاء موجات "الحداثة الغربية" وجديد صلتها بالآلة المنطقية لتستعيد خصوصيتها نهوضا بالتقليد الفلسفي العربي الأصيل الذي وضع أسسه فلاسفة الإسلام الأوائل.

فيأتي هذا الكتاب ليقف وقفة خاصة لمعرفة التداخل بين هذه العلوم الثلاثة من مظاهرَ وفوائدَ وذلك في مسألة نقد الأصل الجامع بين هذه العلوم وهي" الدليل"، فيبحث على التفصيل في مكوناته الثلاثة وهي: البنية والمضمون والدليل الصناعي، كما يستعمل في كل هذا منهجية علمية متفردة تتسع لأنفع مكتسبات الحداثة وأرسخ مقتضيات الأصالة، متوصّلا إلى نتائج تُراجع ما تواتر من أحكام بصدد هذين الضربين من الاستدلال.

فليس الأصل في الكلام هو اللفظة ولا هو الجملة وإنما هو "الدليل" بمعنى العقل، فيرى فيه لا ذاتا منفصلة وإنما فعلا متصلا، ولا يحصره في أطوار متعاقبة وإنما يجعل له أدوار متزامنة، ولا يوقفه على مرتبة واحدة وإنما يُنزله مراتب متفاوتة، فيكون عقل

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص19-20.

الواحد منّا عقولا كثيرة كما تكون فاعلية الفرد منا أفعالا متعددة، فيكون كل قول طبيعي على خلاف القول الصناعي عبارة عن دليل قائم بذاته، ولما كان هذا العمل تتداخل فيه معارف ووسائل مختلفة: منطقية ولسانية ورياضية وبلاغية وأصولية وفلسفية، فإن قرّاءه ينبغي أن لا يحدّهم اختصاص معلوم ولا أن يفيدهم اعتبار مخصوص دون طلب ضالّتهم فيه والوقوف على ما تفرّد به[1].

المبحث الثاني: أهم قضايا المتكلم التي تناولها العالمان من خلال كتابيهما

تناول طه عبد الرحمان وعبد الرحمان الحاج صالح العديد من القضايا التداولية سواء من ناحية نحوية بلاغية أو فلسفية منطقية، وما يهمنا من هذه القضايا هي التي تتعلق بالمتكلم، وحسب قراءتنا للكتابين تمكنّا من توضيح دور المتكلم في عملية التخاطب ثم استنتاج القضايا عند كل منهما وإسقاطها على مفاهيم التداولية وهي:

1-المتكلم ودوره في عملية التخاطب:

يعتبر التخاطب الجانب من الكلام الجاري بالفعل على الألسنة التي تعرض له العوارض لا على الاطلاق؛ بل في إطار النظرية اللغوية العربية التي اختص بها علماء اللغة العرب النحويون منهم والبلاغيّون.

وأهم ما تتميز به هذه النظرية هو التمييز بين اللغة وبين كيفية استعمالها في التخاطب، وهو تمييز حاسم وعميق لأنه يخص ماهية اللغة في حدّ ذاتها والدور الذي تقوم به كلغة من جهة، وكيفية استعمال الناطقين لها وهو الكلام أو الخطاب من جهة أخرى[2].

ويعتبر الاتجاه التداولي هو الاتجاه الذي يهتم بدراسة علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، حيث تدرس التداولية المنجز اللغوي في سياقه التواصلي، وليس بمعزل عنه لأن وظيفة اللغة الأساسية هي الإخبار والتبليغ في إطار التخاطب والتواصل أي ربط

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص439.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م، ص8.

الاتصال بين المتخاطبين، ومن ثم يشكل المتخاطبون دورة يسميها الحاج صالح بـــ(دورة التخاطب).

لكن الدكتور "طه عبد الرحمان" لم يتحدث عن دورة التخاطب وإنما أشار للعلاقات التي تكون بين مشاركي هذه الدورة سمّاها بـــ(العلاقات التخاطبية).

أ- دورة التخاطب والمشاركون فيها: يرى الدكتور "عبد الرحمان الحاج صالح" في كتابه الموسوم "الخطاب والتخاطب " أن لدورة التخاطب مشاركين هم: المتكلم(المرسل) والمخاطَب (المرسل إليه) والخطاب (الرسالة).

أما المتكلم فله أفعال، فإذا تكلم فأفعاله عند النحاة هي استعمال منه لألفاظ اللغة وعملا بحدودها النحوية لإعلام المخاطب عن شيء ويكون ذلك بإطلاق اللفظ ويأتي كثيرا عند جميع العلماء في عبارة (إطلاق اللفظة الواردة) [1].

وأما المخاطب فإنه يحاول أن يفهم ما أراده المتكلم من كلامه الموجه إليه فيحمل كلامه على ما فهمه أو تأوله وقد يحمله على ما يدل عليه لفظه أو معناه، وهو مشارك في الكلام.

ويرى الدكتور أن الكلام مبدأه المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب لما كان كلام المتكلم لفظا مسموعا ولا احتاج للتعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته لزم من ذلك أن الكلام بينهما لا يكون إلا جزءا من تخاطب المتكلم للمخاطَب. وللدورة شروط هي[2]:

-المتكلم لا يكون إلا واحدا ولا حصر لعدد المتخاطبين وذلك بأن اختلاف حكم المتكلم مخالف لحكم المخاطب في الالتباس وعدمه، وقالوا "اعلم أن المتكلم غير ملبس على المخاطب لأن كلاما واحدا لا يكون من متكلمين بصوت واحد وآلة واحدة" ولهذا كان لضمير المتكلم لفظ واحد(أنا) للذكر والأنثى.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص50.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص51.

-عطف المخاطب على المتكلم وتوجهه إليه وذلك بإقبالٍ لا يمكن أن يحصل إلا (بعطف) المتكلم على من يريد مخاطبته أي يجعله متصلا به في حالة إنصات وسماع وقد يستغني عن ذلك بإقبال المخاطب عليه.

-ضرورة اشتراك المتكلمين في عملية وضع اللغة (المواضعة) وهنا اعتبر الدكتور "الحاج صالح" أن من أهم العوامل في إجراء عملية التخاطب مشاركة المخاطب للمتكلم في معرفته لوضع اللغة الذي يجري به التخاطب وهو (المواضعة اللغوية) أي الكود الذي لولاه لتعذّر كل تخاطب، ولهذا فلا بدّ أن تكون هذه المعرفة سابقة على كل تخاطب لأنها شرط لحصوله ولا مناص منها.

ب - العلاقات التخاطبية بين المتكلم والمخاطب أثناء الكلام: تعتبر هذه العلاقات في نظر "طه عبد الرحمان" هي البانية لحقيقة الكلام وهي "تتحدد من جانب المتكلم بالتوجه إلى المستمع، وبإفهامه مراده فاعلم أن هذه العلاقة لا يمكن أن تنحصر في عملية نقل مضمون القول من أحد الطرفين إلى الآخر، نظرا لأن هذا النقل قد تسدّ الآلة مسدّ الإنسان، متى كان لا يزيد عن تحويل فائدة"[1].

وهذا يعني أن ما هو إلا جانبا من جوانب متعددة تدخل في تشكيل العلاقة التخاطبية، والنقل الذي يمارسه المتكلم في نظر "طه عبد الرحمان" نوعان[2]:

أحدها: النقل الصريح وهو ما تعلق بالمعاني الظاهرية والحقيقية المستقلة عن مقامات الكلام.

ثانيا: النقل الضمني وهو ما تعلق بالمعاني المضمرة والمجازية غير مستقلة عن هذه المقامات.

ثم يقول بأن المتكلم لا يمارس النقل إلا على مقتضى الجمع بين نوعيه ولهذا السبب سمّى "طه عبد الرحمان " نقل المتكلم بـــ "التبليغ" ليميز بين النقل الانساني والنقل

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص216.

[2] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص216

الآلي، وعرّف التبليغ بأنه" عبارة عن نقل فائدة القول الطبيعي نقلا يزدوج فيه الإظهار والاضمار"[1].

وقد خلص من هذا المفهوم أن المتكلم ليس ذاتا ناقلة إنما هو ذات مبلّغة، وعلى هذا لا يجوز أن يماثل المتكلم بجهاز الإرسال أو المرسل كما عبر طه عبد الرحمان.

ومما سبق نلاحظ أن طه عبد الرحمان يرى أن التبليغ أو النقل أحد جوانب العلاقة التخاطبية حيث يعتبر المتكلم في هذه العلاقة تارة قائلا ناقلا وتارة قائلا مبلّغاً، وبتكاثر هاته الذوات يتضح الدور الفعال والمهم للمتكلم في العملية التخاطبية.

كما يتضح من جملة ما تقدم أن دورة التخاطب لا تحصل إلا بوجود المشاركين فيها وأن لا علاقة تخاطبية إلا بين جانبين فأكثر، يكون للمتكلم فيها فضل السبق في تكوين السياق، وبهذا نلاحظ أن "طه عبد الرحمان" و "عبد الرحمان الحاج صالح " يكملان بعضهما في الرأي فلا دورة بدون علاقات تثبتها ولا علاقات تخاطبية بدون دورة تبنيها وهي موضحة في المخطط التالي:

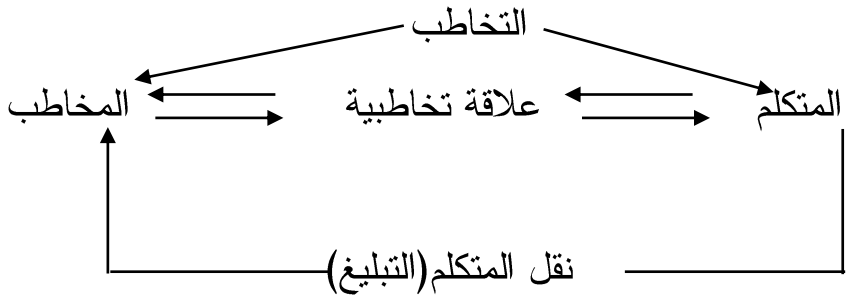

الشكل 1: دورة التخاطب والعلاقات التخاطبية

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- نشاط المتكلم العقلي في التخاطب:

ذُكر فيما سبق أن دلالة اللفظ ودلالة الحال هما شيئان متلازمان لا يفترقان في التخاطب في نظر النحاة، وهناك دلالة أخرى هي دلالة المعنى وارتباطها بدلالة اللفظ

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص216

بوضع علاقة تلازمه عقلا، ولا تَقِلّ أهمية عن الدلالات الأخرى، وذلك لأن مجيئها يكثر في التخاطب في جميع أحواله؛ لأي متكلم يتصرف في كلامه بخضوعه لوضع اللغة، وما اكتسبه المتكلم من البديهيات وما مُنح به من العقل يجعله يراعي دائما العلاقات العقلية كاللزوم مثلا أي الاقتضاء الذي ترتبط به المعاني، واعْتزّ "الحاج صالح" برأي "عبد القاهر الجرجاني" فيما يخص العلاقة بين الدلالتين اللفظية والعقلية يقول: " الكلام على ضربين، ضرب تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدها ولكن يدلك اللفظ معناه. ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بك إلى الغرض، ودار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل "[1]

ويفسر ذلك بمايلي: أما "الإفادة المعنوية" فلأجل أن حاصلها عائد إلى انتقال الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يلازمه من اللوازم وهي كثيرة، تارة تكون قريبة وتارة تكون بعيدة [2].

يريد في هذا الموضع أن يثبت دور الدلالة العقلية في الكلام وأن هذا الدور ينحصر في استثمار العلاقات المنطقية الطبيعية التي تربط المعاني فيما بينها وخاصة ما يسمّيه باللوازم.

إن لكل كلام بدون استثناء لوازم لمعناه، وما من قول إلا وتلزم من مضمونه أشياء أخرى، وقد ضرب "الحاج صالح " أمثلة كالاستعارة والكناية والمجاز، من جهة البلاغة، وذكر أمثلة للزوم العقلي أو الدلالة العقلية في أبنية النحو، لكن دعّم رأيه برأي عبد القاهر الجرجاني وهو من أكبر البلاغيين العرب القدامى.

ومن هذا نلاحظ أن الحاج صالح أسقط النشاط العقلي على الجانب البلاغي والنحوي في لزوم المعنى للفظ بعلاقة عقلية، ما أسماه اللزوم العقلي، لكن في نفس الوقت أردف طه عبد الرحمان أنه " لا فرق بين لفظ اللزوم ولفظ الاستدلال إلا من حيث أن

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص120.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص121.

الأول يدل بمضمونه على معنى الاقتضاء وهو أقوى من معنى الطلب الذي يدل عليه الثاني بصيغته، إذ كل اقتضاء طلب وليس كل طلب اقتضاء، ومن حيث أن الثاني استعمل في معنى (حاصل الاستنتاج) بينما الأول لم يستعمل في هذا المعنى، وإن استعمل فيه لفظ مشتق منه وهو (اللازم) فإذن اللازم عبارة عن (الحاصل اللزومي)"[1].

حيث وضع طه عبد الرحمان ثلاثة ضروب للوازم وهي:

- استلزامات معاني المفردات[2] .
- استلزامات البنية الدلالية للقول[3].
- استلزامات مقام الكلام وقواعد التخاطب[4].

حيث اعتبر هذا الأخير باللزوم التداولي التخاطبي "من أهم الاستلزامات التي تتعلق بالقول الطبيعي، فينشأ عن المقام الذي قيل فيه أو عن السياق الذي جيء به من أجله. وفي سياق حديثه عن العلاقة التخاطبية ذكر مجموعة من مبادئ التبليغ، والتي تطرق إليها مجموعة من اللسانيين واللغويين قبله، وقد عكف على نقد جملة منها بعد أن استعرضها وحللها في كتابه ومن بينها:[5]

مبدأ التعاون والاقتصار على جانب التبليغ، ومبدأ التأدب واعتبار جانب التهذيب، ومبدأ التواجه واعتبار العمل، ومبدأ التأدب الأقصى واعتبار التقرّب، ومبدأ التصديق واعتبار الصدق والإخلاص.

قام بطرحها وشرحها ونقدها بإسهاب في كتابه، حيث خلص في نهاية دراسته لهذه المبادئ إلى أن التخاطب بنية تفاعلية تقوم على ضربين من المبادئ إحداها مبادئ

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص89.

[2] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص90.

[3] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص91

[4] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص97.

[5] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص237-243.

تواصلية والأخرى تعاملية، وأنّ أهمها خمسة (سابقة الذكر)، دأب أصحابها على دراسة الكلام الإنساني في ضوئها.

وأشار إلى حقيقة لا يمكن إغفالها، وهي التفاضل الحاصل بين هذه المبادئ، وأنّ مبدأ التصديق أفضلها وأكملها يقول: إن "هذه المبادئ تتفاضل فيما بينها تفاضلا، فمبدأ التأدب يفضل مبدأ التعاون بتقعيده للجانب التهذيبي، ومبدأ التواجه يفضل مبدأ التأدب بتعرضه لعنصر العمل من الجانب التهذيبي، ومبدأ التأدب الأقصى يفضل مبدأ التواجه لوقوفه على وظيفة التقرب من الغير التي يؤديها العمل، ومبدأ التصديق يفضل مبدأ التأدب الأقصى لأنه يقوم بشرطي التقرب من الغير وهما الصدق والإخلاص فيكون بذلك أفضل المبادئ وأكملها جميعا؛ ولا عجب أن يكون هو الأصل الذي تقرّر في الممارسة التراثية الإسلامية العربية إذ معاناتها للتخاطب كانت أصدق حالا وأفسح مجالا، وبالتالي لابدّ أن يكون نظر أهلها في التخاطب أصح حكما وأبلغ أثرا، ألا ترى أنهم تركوا فينا الاصطلاح المتميّز(آداب الخطابة)"[1]

ويؤكد وجهة النظر هذه الحاج صالح الذي تطرق إلى دور غرايس في الاتجاه البراغماتي، وبيّن مفهوم التعريض، وأهم ما وضعه هو مبادئ المخاطبة وهي ما يجب أن يخضع له المتخاطبان حتى تتم عملية التخاطب كما يجب في الحديث العادي[2].

فمن خلال ما عرفناه نلاحظ أن عبد الرحمان الحاج صالح وطه عبد الرحمان بنيا فكرتهما على مفهوم اللزوم أو الاستلزام وهو ينطبق على مفهوم الاستلزام الحواري، غير أن طه عبد الرحمان يُعتبر من اللغويين الذين اهتموا بالاستلزامات الحوارية وخطى بها خطوة كبيرة في منحى التداولية.

والاستلزام الحواري يعد من المفاهيم الكبرى للتداولية، يعرف بأنه عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر أو قل أنّه شيء يعنيه المتكلم، ويوحي به ويقترحه،

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص253.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص236.

ولا يكون جزءا مما تعنيه الجملة حرفيا[1]، إذن هو معنى لا يصرّح به المتكلم ولكنه يظهر من خلال عملية التأويل والفهم، وعرّفته بشرى البستاني بأنه يولي قصدية المتكلم (أو ما يسمى بالدلالة غير الطبيعية) اهتماما كبيرا، وبهذا فإنه يسعى إلى الكشف عن أعماق مقاصد المتكلم أثناء التخاطب والتواصل[2]، غير أن الحاج صالح بنى هذا الاستلزام من جانب بلاغي نحوي أي مردّه إلى أبنية اللغة، أمّا طه عبد الرحمان فكان مرجعه استلزامي تداولي منطقي إسلامي.

3-إنتاج المتكلم لفعل كلامه (أفعال المتكلم وقوله)

يعتبر كل ما يقال من طرف المتكلم إنتاجا لفعل كلاميّ، هذا الفعل يتصف بالمادية باعتباره أداءّ أو إنجازا يحمل دلالة معيّنة بهدف التأثير في المستمع لتحقيق غاية ما.

ولقد تحدّث "طه عبد الرحمان" في كتابه عن هذه الأفعال في مبحث أسماه (العملية التخاطبية وتكوثر الكلام)، فرأى أن تكوثر الكلام في حدّ ذاته دال على معنى التواصل، حتى ما سواه من وسائل التواصل المعلومة إن كانت حركات ملحوظة أو إشارات مبثوثة أو رموز منظومة، تبدو لنا موضوعة على قانونه ومفهومة على مقتضاه، أو قل إن الكلام أصل في كل تواصل كائنا ما كان"[3]، ومفاد كلامه أنّه لا تواصل بدون كلام، وحتى الرموز والإشارات والايماءات هي ضرب من الكلام لأنها ببساطة تؤدي رسالة إلى المتلقي، فحقيقة الكلام ليست تلك الأصوات المنطوقة فحسب؛ لأن الانسان قد ينطق عن غير وعي ولا إدراك كلاما ليس له معنى ولا ينبني عن قصد.

ويقرّ "طه عبد الرحمان" بأنّ فعل القول هو أُولى مراتب العمل الضرورية لحصول التخاطب وأنه لا يحصل الانتفاع منه إلاّ إذا كان مميزا عن فعل الحيوان بالدرجة الأولى وسائر الكائنات الأخرى بالدرجة الاولى، يقول في هذا السياق "ولا يخفى على ذي

[1] صلاح إسماعيل عبد الحق، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ط1، 2005م، ص78.

[2] بشرى البستاني، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، ص86.

[3] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص213.

بصيرة إن أولى مراتب العمل الضرورية لحصول التخاطب (فعل القول)، كما لا يخفى أنّ مراقبة هذا الفعل القولي على مقتضى الانتفاع لا يمكن أن تكون إلا بإتيانه على ما يميِّز الفعل الإنساني عن غيره من أفعال الكائنات الحيّة"[1]، إذ عرّف التخاطب في سياق آخر "وهذا الإلقاء للأقوال لا ينفك عن أفعال مخصوصة يأتي بها الجانبان بغرض إنهاض أحدهما الآخر للعمل وفق هذا المقصود"[2] وهذه الأفعال هي إنتاج فعل القول أو ما سمّاه (أفعال مخصوصة) وهي أفعال المتكلم والمخاطب في العملية التخاطبية.

وهو ما يهمنا في هذا الموضع (أفعال المتكلم) التي تطرّق لها الدكتور "عبد الرحمان الحاج صالح" ووضع لها عنوانا في كتابه باصطلاح "أفعال المتكلم" حيث بدأه بالحديث عن الإخبار كفعل عام للمتكلم؛ ذلك أن لكل معنى من معاني الكلام يوجد ما يناسبه من فعل من أفعال الكلام، وكل هذه الأفعال هي إعلام بحيث يرافق كل خطاب موضوعي، وأنّ هذا الإعلام ما هو إلاّ لتبليغ المتكلم المخاطب، وأن هذا التبليغ مجاله واسع الاستعمال.

ثم تحدّث عن أفعال الكلام الإنشائية حيث بدأ في أول الأمر بالحديث عن الإنشاء والإيقاع و أنّ المعاني هي خطاب لأفعال المتكلم، وعند علماء العرب أن كل خطاب هو فعل للمتكلم حتى الإخبار، فالنحاة والبلاغيون من بينهم سيبويه، هُم أول من أتوا بمفهوم (الواجب) و(غير الواجب)[3]، و أول من لاحظوا الفرق بين ما هو واقع مما يدل عليه الكلام وبين ما هو واقع بسبب كلام المتكلم وهو ما سماه الأصوليين (بالإيقاع)، فالإيقاع عند البلاغيين والنحاة هو (إنشاء غير طلبي) ، وهو ما يحدثه المتكلم بكلامه أي هو

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص217.

[2] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص237.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص166.

(ابتداء الشيء)عند البلاغيين المتأخرين من بينهم سيبويه بحيث أكد في كتابه على أن الكثير من أساليب الإيقاع هي بصيغة الابتداء وبعضها بالمصدر وبالفعل أكثر[1].

أما الإيقاع عند الأصوليين فدعّمه برأي السهيلي(508ه،581ه) الذي جعل الطلبي والإيقاعي بابا واحدا اقتصرت نظرته على فعل المتكلم عامة، إذ فرق بينها من خلال قوله" الإيقاعي هو واقع باللفظ الذي يتلفظ به المتكلم وأنّ أغلب أفعال المتكلم هي إيقاعية"[2]،كما أطلق الأصوليون الإيقاع على كل أنواع الإنشاء ومنها الإيقاعي ولم تظهر كلمة الإنشاء عندهم كما يقول الحاج صالح إلا في كتاب الدّبُّوسي (وفاته430ه)[3].

كما ذكر أيضا أن الكلام الإنشائي هو أيضا خبر، وبهذا الصدد نؤكد أنّ النحاة صرّحوا بأن كل كلام هو إخبار مهما كان المعنى المقصود منه، فالجملة المفيدة هي التي يستفيد منها المخاطب، وهذا لا يمنع أن يكون لها معنى آخر، أما الإنشائية الإيقاعية فهي في الوقت نفسه إخبار بما حصل من إرادة المتكلم وتحقيق هذا بالكلام[4].

ثم تطرق إلى تقسيم أوستن الذي كان اهتمامه منصبا على ما كان يعتقد أنه اكتشاف عظيم وهو" أفعال الكلام" وكون الكلام هو في أغلبه ألفاظ يراد منها إحداث شيء وسرعان ما تفطن أن الإخبار والإنشاء لا فرق بينهما حيث حاول أوستن تصنيف الكلام إلى خمسة أنواع ذكرناها سابقا.

ثم أن دراسة أفعال الكلام هي أهم ما جاءت به البراغماتيك، وقد أثبت البراغماتكيون والخطابيون الغربيون أن الكلام في التخاطب الغاية منه الذي ينوي المتكلم أن يحققها هي التأثير بالكلام على الغير، ثم قام بنقد هذا الرأي ورأى عدم تأكيدهم على أن التخاطب تفاعل بين المتخاطبين فلا يوجد كلاما معزولا عما جاء قبله وما جاء بعده[5].

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص176.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص177.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص178

[4] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص178.

[5] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص245.

ومن جملة هذا نجد أنهما تناولا إنتاج المتكلم للكلام: بفعل القول عند طه عبد الرحمان وأفعال المتكلم عند الحاج صالح، وهو ما يمكن إسقاطه على مفهوم" الفعل الكلامي "أو الأفعال الكلامية الذي تحدث عنه الحاج صالح حيث يعدّ مصطلح الفعل الكلامي من أهمّ المفاهيم في الدّرس التداولي إذ يعتبر نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية.

وأهم ما يمكن استنتاجه من خلال الموازنة بين المؤلفين نجد أن طه عبد الرحمان تحدّث عن أفعال الكلام في كتابه بتعريفه للتخاطب وحديثه عن العلاقة التخاطبية بين طرفين واكتفي بذكره على أنه فعل القول أو الأقوال التي تتحول إلى أفعال وهو ما عرف في التداولية بـــ "القول الإنجازي".

بينما تحدّث عبد الرحمان الحاج صالح بإسهاب لأفعال المتكلم تطرق إلى تقسيم أوستن لأفعال الكلام وإسقاطها على الجانب العربي لهذه الأفعال، حيث تناوله بنظرة عربية تراثية مبديًا اهتمامه بهذه الأفعال التي تتعلق بالمتكلم، متعرّضا فيه إلى الفرق بين الخبر والإنشاء والإيقاع وكذا الإيقاع عند الأصوليين محاولة منه لتأصيل هذه الأفعال وردّها إلى التراث العربي.

4-المتكلم والدلائل أو الشواهد الخارجة من كلامه:

الدلائل الخارجة عن اللفظ المقطع كما سمّاها الدكتور "الحاج صالح"، ودورها جد أساسي إذ لا يمكن أن يكتفي المخاطب في عملية تخاطب حقيقية بما يصل إلى سمعه فقط لفهم الغرض؛ وإنما أيضا بالدلالة التي تكون باللفظ وفي اللفظ وهو ما سماه بـــ"القرائن"، ولها تأثير كبير على فحوى الخطاب.

وقد تناوله علماء اللغة العرب من بينهم الجاحظ(255ه) الذي قال:" ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازي بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة

من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، فلكل مقام مقال"[1]. فالمقام يخص المتكلم وما ينبغي أن يلتزم به من العبارات، وليس مجرد حال مشاهدة تساعد المخاطب على فهم الخطاب وهذا عند البلاغيين المتأخرين هو" مقتضى الحال" [2]، أما "طه عبد الرحمان" فأطلق عليه اسم "شواهد الإضمار في الدليل الطبيعي" وله توضيح فيما بعد.

أ- **أنواع القرائن:** يرى عبد الرحمان الحاج صالح أن للقرائن أنواع هي[3]:

-ما يرى المخاطب من الحال: وهو الحالة التي عليها المتكلم والمخاطب أي ما يشاهده بالعين المجردة أو حال الحديث عند سيبويه(ت180ه) وهي زمان الحديث أي زمان المتكلم عند تلفظه بكلامه، ويعتبر مرجعا زمنيا أو مكانيا بالنسبة لكل خطاب عند حصوله، وأما ما يحصل وما يكون المتخاطبان يشاهدانه فهو الحال المشاهدة ودلالة الحال المشاهدة(السياق) Situation de discours ،Context Situationnel.

-ما جرى من الذكر: وهو ما يسميه المبرد(ت286ه) بـــ "تقديم الذكر" وهو" كل حال متقدم يساعد المخاطب على فهم ما جاء بعده"، ويكون هذا أثناء التخاطب الذي قد يتجاوز كلام المتكلم الواحد ويسمى Context ويميّزونه بأنّه Context verbal أي الحالي هو المقام والمقالي هو المقال أي الكلام، وبعد سيبويه سمّوه (المقالي/الحالي) وهو اصطلاح شامل ظهر عند الأصوليين.

-القرينة أو علم المخاطب: سميت قرائن لأن اللفظ يقترن بها وتردفه؛ فالاقتران زماني ومكاني ونفسي وهذا ما تلخصه مقولة الجاحظ (لكل مقام مقال) إذ يعالج هذا الأخير حال المتكلم وحال المخاطب والظروف الزمكانية التي تحيط بهما لتصل الرسالة ويحدث الخطاب.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص57.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص57.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص56

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك قرائن وهي لفظية لكنها غير متكونة من حروف بل يقترن بها اللفظ مثل النبر وزيادة المد والنغمة من فعل المتكلم وله دلالة إلا أنه ليس حروفا ملفوظة.

وهذا التنغيم والنبر يحدد كل منهما الجملة بدلالة خاصة تختلف باختلاف طبيعة التنغيم أو حدود النبر؛ فالحدث اللغوي لا يجري في مستوى الأصوات وحدها ولا في مستوى المعاني منعزلة، بل يجري في مستوى اقترانهما وتشكلهما، وهذا التشكل هو جوهر اللغة بوصفها شكلا مجردا لا مادة تُفقد الدراسة الصوتية قيمتها. والنبر عندهم عنصر من عناصر تحديد المعنى، وهو ارتفاع الصوت، حيث لا يعمد المتكلم نبر كلمة معينة رغبة منه في تأكيدها أو التلميح بدلالة معينة في مثل هذه الجملة: هل سافر أخوك أمسا؟ فإذا نبر المتكلم على لفظ (سافر)، فهذا قد يعني أنه ظن أن حدثا غير السفر قد تمَّ، وإذا نبر لفظ (أخوك) فهذا يعني أنه ربما شكّ في فاعل السفر.

وهي كما قال ابن جني "سير عليه ليل!" يريد: ليل طويل، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك[1]

فالقرينة الأولى: التطويح؛ وهي شدة النطق أو طول المد، وقد يكون نغمة في الكلام وتنوعها وكل ما يسمى الآن نبرا وله دلالة زائدة على اللفظ (المقطع) الذي هو فيه، وكذلك الإشارة كما قال الجاحظ: " لأن الدال على المعنى إما لفظ وإما إشارة وإما لحظ".[2]

ثم تطرق إلى دور الدلالات غير الوضعية والعناصر المبهمة في الخطاب عند البراغماتيك والعرب وذكر اهتمام الباحثين الغربيين حيث سموها indexicaux .

وأول من تناولها هو "بار هلال "(bar hilal) وهو من فلاسفة اللغة الذي سماها بهذا الاسم، وهو عند العرب كل الأسماء المبهمة بالمعنى الواسع، أمّا من اللسانيين فأول

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 58.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص 57

من بحث فيها هو بنفنيست سنة 1956م حيث استعار كلمة déictiques التي تدل على مصطلح الإشارة[1]. ثم عرض تناول البراغماتيين للقرائن أو العناصر المبهمة تزامنيا وانتقاد أفكارهم وربطه بما جاء به سيبويه من قبل وهذا ما يدل على أنّ ما ذكر في البراغماتية الحديثة ذكر عند العرب القدامى وإن اختلفت التسميات.

فالقرائن اختلفت من وجهة نظر الدكتور الحاج صالح من قرائن لفظية وقرائن غير لفظية هذا الأخير أهمله دارسو اللغة قديما وتداركوه فيما بعد وسمّوه "دلالة الحال"، هذه الدلالة غير اللفظية هي دلالة متعلقة أساسا بالمتكلم والمخاطب والسياق الخارجي، وعلم المخاطب "هو علمه بمواضع الكلم في الكلام فهو علمه بحدود الكلام ومواقع عناصره ومما اكتسبه وما يدخل في ملكته اللسانية، وهو علمه غير النظري باللغة وكيفية استعمالها ودرجة اجادتها لماذا؟ لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضمر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه"[2].

وهذا الإضمار في هذا الموضع خصوصا وفي كلام المتكلم عموما ربطه الدكتور "طه عبد الرحمان "بالدليل، حيث أسهب في الحديث عن الدليل وأنواعه واختص الدليل الطبيعي وذكر خاصيته الإضمارية، يقول: "لقد عرف أن المنطق ينظر في الاستدلال وأن الاستدلال هو طلب الدليل، فاعلم أته لا بدّ من التسليم بأن الاشتغال بالمنهجية المنطقية كانت سمة مميّزة للمعرفة الإسلامية العربية، ذلك أن موضوع الدليل هَمَّ أغلب علماء المسلمين من متكلمين وأصوليين ومنطقيين وبلاغيين وغيرهم"[3].

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص 226.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص19.

[3] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص131.

وقد تحدّث الدكتور "طه عبد الرحمان" عن مفهوم الدليل بالتفصيل واستخلص بأن للدليل خصائص منطقية[1] وهي بصفة عامة: الترتيب والتّرتّب (مرتَّبة الأقوال ومُتَرتبا بعضه على بعض)، والصحة والفساد والاتساق والإحالة، ثم السلامة والاعتدال.

ثم ذهب إلى توضيح الخاصية التي يتميز بها الدليل الطبيعي دون غيره وهي خاصية "الإضمار"(الضمير) حيث يعتبر الدكتور الدليل الطبيعي هو الدليل التداولي.

ب-**الإضمار في الدليل التداولي (الطبيعي) عند المتكلم:** إن الأصل في استعمال المتكلم للدليل هو التصريح بأجزائه جميعها (المقدمة أو المقدمات والنتيجة)، وقد سمِّي هذا الأصل بـــ"مبدأ التصريح بالفائدة" وينبني على هذا الأصل الفرعان التاليان[2]:

- قاعدة التصريح الكلي: وهي أن تكون أجزاء الدليل مصرحا بها.

- قاعدة عدم التصريح الأقلّي: وهي إذا احتمل أن يكون القليل من أجزائه غير مصرح به.

وهذا الفرع (عدم التصريح) سماه الدكتور "طه" بالإضمار.

والإضمار في الدليل تختص به الاستدلالات التي تدور في اللسان الطبيعي وتنضبط بقواعد التداول فيه لذا استحدث أن توصف بالاستدلالات الطبيعية أو التداولية، وقد سمّاه المناطقة باسم "الدليل الخُطبي" أو "الخُطابي" وأما مناطقة الإسلام فسموه الدليل الفطري.

1- مفهوم الإضمار في الدليل[3]: هو عبارة عن طي أجزائه طيّا تختص به الاستدلالات التي تدور في اللسان الطبيعي وتنضبط بقواعد التداول فيه لذا استحقت أن توصف باسم "الاستدلالات الطبيعية" أو "التداولية" وهو دليل تختص به اللغة الطبيعية وتنقل إليه أوصافها التداولية، وقد ذكر الأستاذ "طه" مواضع الإضمار أو ما سماه (الإضمار وأشباهه

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص138.

[2] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص145.

[3] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص148.

من الألفاظ) وهي على شكل تقابلات ثنائية (الحذف /التقدير) و(الترك/ الذكر) و(الاستتار /الظهور)[1].

2- أسباب الإضمار: هناك أسباب للإضمار هي[2]:

- الاحتراز عن التطويل

- القصد إلى الإيجاز

- العلم بالمضمر الغالب على المستدل(المتكلم) أن لا يذكر في دليله إلا ما كان يعلم أن المستمع يحتاج إلى معرفته لتبيين المدلول منه.

- القصد إلى التدليس: قد يعمد المتكلم إلى عدم التصريح بالمقدمة أو المقدمات التي يعلم أنها كاذبة حتى لا ينكشف أمرها للسامع.

3- شواهد الاضمار[3]:

يقول الدكتور "طه" أنه لا اضمار بغير شاهد، وقد دعّم رأيه بالقول المشهور "لابدّ أن يكون فيما ألقي دليل على ما ألقى" ذلك أن المستمع يحتاج إلى معرفة أن الكلام ينطوي على معنى مضمر مخصوص، وأن يهتدي للشاهد المقترن بالمضمر ليتمكن من إظهاره، وقد تكون الشواهد على الإضمار إما قولية أو حالية.

✓ الشواهد القولية على الاضمار: وهي بدورها تنقسم إلى:

- شواهد لفظية: كعلامات الإعراب وصيغ الصرف وأدوات الربط كحروف المعاني وغيرها.

- شواهد سياقية: تحصل من بنية النص الذي ورد في الضمير، في تعالق عناصرها بعضها ببعض، وتختلف طبيعة وحجما مثل: الاستئناف البياني أو المقابلة أو المطابقة أو الدخول في باب الوصف المتعلق بالواقع أو باب القصص المتعلق بالخيال وما إلى ذلك.

---

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص146.

[2] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص150.

[3] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص151- 152.

✓ الشواهد الحالية: وهي شواهد تستفيدها من خارج النص المتضمن للدليل الإضماري وتتعلق بـــ:

– ذات المستدِل وذات المستدَل: قد يستعين المستدِل في صوغ دليله بالمستدَل له في فهمه بما يعلمه كل منهما عن الآخر بصدد معارفه وقدراته العقلية وأوصافه النفسية والخلقية ودواعيه الخاصة.

– العالم الخارجي: أي المعلومات الحاصلة عن الواقع تساعد المستدِل(المتكلم) على بناء دليله، وتساعد المستمع على تبيين مراد المتكلم فيحكم بالمصادقة أو المصادمة.

– المعرفة المشتركة: وهي جملة من الاعتقادات والتصورات والتقويمات عن الذات والغير والأشياء والمعاني يشترك فيها المتكلم والمخاطب مع جمهور الناطقين وقد قسمها إلى: المعرفة اللغوية والعملية والثقافية والحوارية.

وقد سمّى بلاغيو العرب "الشواهد القولية" في الدليل الإضماري بـــ"القرائن المقالية"، و"الشواهد الحالية" بـــ"القرائن المقامية"[1].

وخلاصة القول أنّ مصطلح القرائن عند "الحاج صالح " هو نفسه مصطلح "شواهد الدليل الإضماري" عند طه عبد الرحمان ولكن اختلف منظورهما وأدلتهما في ذلك. اعتمد الحاج صالح في وضع المصطلح من منظور نحوي بلاغي تراثي قديم وقد دعّم رأيه بأكبر النحويين والبلاغيين كالجاحظ والمبرد وابن جني وابن السراج وغيرهم، حيث كان منطَلقه من كلام المتكلم أو لغته فقط، لكن بخلاف طه عبد الرحمان الذي اعتمد في رأيه عن الشواهد أو القرائن من منظور منطقي استدلالي بلاغي تداولي، حيث كان منطلقه من كلام المتكلم مراعيا في ذلك لغته وذات المتكلم والمخاطب، والخلفية المعرفية واللغوية والعلمية والحوارية لقطبي التخاطب.

كما يمكننا ربط مفهوم الشواهد في الدليل الاضماري(الضمير) أو القرائن بمفهوم تداولي هو الإشاريات وهي العناصر الهامة في اللغة والتي لا يمكن تفسيرها بمعزل عن

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص152.

المقام، وذلك أنه في كل اللغات كلمات وتعبيرات تعتمد اعتمادا تاما على السياق الذي تستخدم فيه ولا يمكن انتاجها وتفسيرها بمعزل عنه.

5-بناء الكلام على قصد المتكلم وغرضه:

لا يتكلم المتكلم مع غيره إلا إذا كان لكلامه قصد "وهذا القصد محدّد عند المتكلم وثابت لا يتغير، وهو لذلك يتخذ من الوسائل الكلامية والمقامية ما يعين السامع على إدراك ما يريد، ولكنّ مراتب السامعين تتفاوت في إدراك مقصود المتكلمين تبعا لتفاوت قدراتهم العقلية واللغوية والثقافية"[1].

تجلّت القصدية عند "طه عبد الرحمان" في إطار حديثه عن حقيقة الكلام، وذلك حين أشار إلى أنّه ليس مجرّد النطق بألفاظ ذات نظم معيّن ودلالة معيّنة وإنما يتأسس على قصدين يتصلان بالغير، ورأى أن كل منهما يرتبط بالمتكلم بدرجة أكبر، وفيهما يأتي تفصيلهما عنده[2]:

القصد الأول: مقتضاه أن المنطوق به لا يكون كلاما حقا حتى تحصل من الناطق إرادة توجهه إلى غيره وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعدّ متكلما حقا، حتى ولو صادف ما نطق به حضور من يتلقفه؛ لأن المتلقف لا يكون مستمعا حقا حتى يكون قد ألقي إليه بما تلقف، مقصودا بمضمونه هو أو مقصودا به غيره بوصفه واسطة فيه أو قل حتى يدرك رتبة المتلقي، فالمتلقي هو عبارة عن المتلقِف الذي قصده الملقي بفعل إلقائه.

أما القصد الثاني: فلا يكون المنطوق به كلاما حقا حتى تحصل من الناطق إرادة إفهام الغير، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعدّ متكلما حقا حتّى ولو صادف ما لفظ به فهما ممن إلتقطه، لأن الملتقط لا يكون مستمعا حقا حتىّ يكون قد أُفهم ما فهم، سواء أوافق الإفهام_الفهم أم خالفه أو قل حتى يدرك رتبة الفاهم، والفاهم عبارة عن

[1] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص89.

[2] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص214.

الملتقط الذي قصده المفهم بفعل إفهامه، ويمكن أن نمثل القصدين بالمخطط التالي باستعمال مصطلحات طه عبد الرحمان:

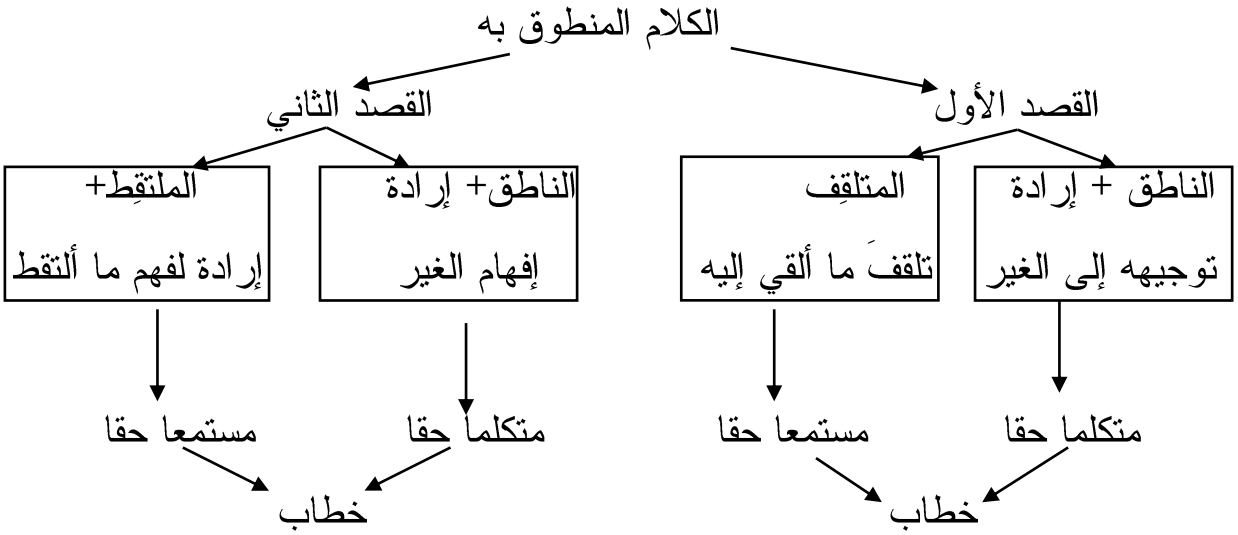

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على كتاب التكوثر العقلي لطه عبد الرحمان

ينبني على ما تقدّم – في نظر طه عبد الرحمان – أن كل منطوق به يصدق عليه مصطلح "كلام"؛ هو الكلام الذي قصد به المتكلم أن يتوجه به إلى الغير، وأن يقصد إفهامه بما نطق معنى من المعاني، وهو ما سمّاه ب"الخطاب"، يقول" فاعرف أنّ المنطوق به الذي يصلح أن يكون كلاما، هو الذي ينهض بتمام المقتضيات التواصلية الواجبة في حقّ ما يسمى خطاب، إذ حدّ الخطاب أنّه كل منطوق به موجّه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودا مخصوصا"[1]، فالخطاب عنده أشمل من الكلام، إذ إنّ المنطوق يجب أن ينبني على قصدين اثنين(توجيه إلى الغير وإفهامه معنى ما)؛ ليكون كلاما نتواصل به.

أما الدكتور "عبد الرحمان الحاج صالح" فإنّه تحدث عن القصد عند المتكلم أيضا، وجاء ذلك في سياق تعريفه للنظم الذي عدّه ميدانا آخر في دراسة الخطاب حيث قال: "أمّا النظم فهو ميدان آخر تماما في دراسة الخطاب"، ويحدده عبد القاهر الجرجاني بقوله:

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص215.

"ليس النظم إلاّ أن قدّم (المتكلم) وأخّر وعرّف ونكّر وحذف وأضمر وأعاد وكرّر وتوخّى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها علم النّحو"[1].

وأضاف "وإن قد عرفت أنّ مدار النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق الوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الاطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض، وليس من فضل ومزيّة إلاّ بحسب الموضع وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم"[2].

فما يقصده عبد القاهر الجرجاني من النظم هو ما ينتظم عليه الكلام بطرق كثيرة جدا مما يجيزه النحو، ونلاحظ أن كل ما هو جائز في النحو فهو مهيّأ للمتكلم ليستثمره بحسب مالَه من أغراض لا لشيء إلا لأن كل طريقة من الكلام تختصّ بدلالة خطابية خاصّة أو بفائدة كما يقول البلاغيون وهي النكتة، وهي دائما زائدة على المعنى الوضعي لأنها عرف خاص بالاستعمال، ومن ثمّ سمّى السكّاكي (1160م،1229م) دراسة النظم بعبارته المشهورة: "هو تتبع خواص التراكيب في الإفادة، فالمتغير هنا ليس هو الانتظام في حدّ ذاته بل ما يؤديه كل نوع منه من هذه المعاني كالتقديم والتأخير للمسند والمسند إليه، وكحذف أحدهما وكالتنكير والتعريف فيما يجيزه النحو، وكل هذا متوقف على اختياره على غرض المتكلم في كلامه"[3].

إذا ما قارنا بين ما جاء عند الباحث " طه عبد الرحمان "والدكتور" عبد الرحمان الحاج صالح" سنتوصل إلى نتيجة مفادها أن "طه عبدالرحمان" ركّز على القصد عند المتكلم بالمفهوم التداولي الحديث للقصدية، موظّفا في ذلك مصطلح القصد بلفظه و معناه،

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص123.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص123.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع نفسه، ص123.

بينما تطرق له "عبد الرحمان الحاج صالح" بمفهوم آخر ضارب في القدم ألا وهو النظم أو الغرض أو الدلالة و ذلك عندما تعرض لمفهوم النظم عند بعض النحاة و البلاغين القدامى، مثال الجرجاني والسكّاكي وسيبويه، فرأى أنّ ما يقوم به المتكلم من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير.إنما هو لغرض معين أو لدلالة معيّنة.

6-الحجاج في كلام المتكلم

يعتبر الحجاج أداة من أدوات التواصل، فالإنسان يتكلم بصفة عامة إلى ما يصبو إليه بقصد تأثير وإقناع واثبات صحة مواقفه عن طريق الحجاج، ويتحقق الحجاج عن طريق آليات وتقنيات مختلفة يمكن لعامة الناس باختلاف مستوياتهم ممارستها لكن بطريقة متفاوتة من شخص لآخر، وقد حصر الباحث "طه عبد الرحمان" في كتابه اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الحجاجة في ثلاثة أنواع:

- الحجاج التجريدي: وهو الإتيان بالدليل على الدعوة على طريقة أهل البرهان، علما أن البرهان هو الاستدلال الذي يعنى بترتيب صور العبارات بعضها على بعض بصرف النظر عن مضامينها واستعمالاتها[1].

- الحجاج التوجيهي: هو إقامة الدليل على الدعوة بالبناء على فعل التوجيه الذي يختص به المستدل، علما أن التوجيه هو هنا فعل إيصال المستدل حجته إلى غيره[2].

- الحجاج التقويمي: هو إثبات الدعوى بالاستناد إلى قدرة المستدل على أن يجرد نفسه ذاتا المبحث الثانية، ينزلها منزلة المعترض على دعواه.[3]

فطه عبد الرحمان اعتمد في منهج تحليله للاستعمال اللغوي على منهج منطقي استدلالي تداولي لذا تطرق إلى المحاجة والاستدلال المنطقي واللزومي وغيرها.

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص226.

[2] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص227.

[3] طه عبد الرحمان، المرجع نفسه، ص228

على خلاف عبد الرحمان الحاج صالح الذي – حسب رأينا – لم يتطرق إلى الحجاج في كتابه هذا ويمكن تفسير ذلك أنه اعتمد على المنهج اللساني اللغوي، لكنه افرد كتابا منفصلا عن الحجاج في خطاب الدراسات اللغوية بعنوان "منطق العرب في علوم اللسان".

من خلال دراستنا وجدنا أن الدكتور الحاج صالح الذي استطاع أن يكشف من خلال ما تناوله في كتابه " الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال" بعد اطلاعه على التراث العربي والنظريات الغربية ونذكر منها على وجه الخصوص "علم التداولية"؛ كشف حقيقة جوهرية وهي أن تراثنا اللغوي العربي متنوّع العلوم والنظريات التي تواكب تطور اللغة العربية، وأن التداولية عند الغرب هي نفسها "علم المخاطب "أي علم المتكلم" الذي أشار إليه البلاغيون العرب القدامى؛ إذ درسوه في علم المعاني الذي يعنى بالخطاب والتخاطب ومقتضى الحال.

وأما الدكتور "طه عبد الرحمان" من خلال كتابه " اللسان والميزان أو التكوثر العقلي " فقد كان صانعا لأقواله مجدّدا لفكره، إذ مزج بين جملة من العلوم (المنطق والفلسفة واللسانيات ونظرياتها الحديثة وعلم الأصول) لدراسة ظواهر التواصل اللغوي فصاغها صياغة دقيقة بديعة اهتم فيها بجوانب التواصل عامة والخطاب خاصة، ليقف على أهمية دور المتكلم في التخاطب وجعله محورا له، مبرزا فاعلية العقل وإمكاناته اللامحدودة واستغلالها في معالجة القضايا اللغوية وغيرها.

ويمكن تلخيص ما تناولناه من قضايا المتكلم عند الباحثين وربطها بمفاهيم التداولية في الجدول التالي مستعملين مصطلحات كل منهما كما وردت في كتابيهما:

عنوان القضية في البحث	القضية في كتاب طه عبد الرحمان	القضية في كتاب عبد الرحمان الحاج صالح	إسقاط القضية على إحدى مفاهيم التداولية
المتكلم والدلائل أو الشواهد الخارجة عن كلامه	الإضمار في الدليل الطبيعي (الشواهد)	الدلائل الخارجة عن اللفظ (القرائن)	الإشاريات
نشاط المتكلم العقلي في التخاطب	الإستلزامات	اللزوم	الاستلزام الحواري
انتاج المتكلم لفعل كلامه (أفعال المتكلم وقوله)	العلاقات التخاطبية وتكوثر الكلام (فعل القول)	أفعال المتكلم	الفعل الكلامي (الفعل الإنجازي)
بناء الكلام على قصد المتكلم وغرضه	القصد	النظم (الغرض عند المتكلم)	القصدية
الحجاج في كلام المتكلم	المحاججة	لم يتناولها	الحجاج

المصدر: من إعداد الطالبتين

الخاتمة

الخاتمة :

وبعد هذا الطواف المعرفي نكون قد حاولنا حسب ما تيسّر لنا أن نتناول أهم قضايا المتكلم عند الدكتور الحاج صالح (رحمه الله) من خلال كتابه الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال وطه عبد الرحمان من خلال كتابه اللسان والميزان أو التكوثر العقلي. وقد خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها على النحو التالي:

– أن "عبد الرحمان الحاج صالح الجزائري" و "طه عبد الرحمان المغربي" من عباقرة اللسانيين التداوليين في العصر الحديث، فقد كان للحاج صالح فضل السبق في اكتشاف كنز التراث اللغوي العربي، خصوصا ما درس في زماننا تحت غطاء النظريات الغربية الحديثة، كما أن لطه عبد الرحمان فضل السبق في تسمية التداولية وتنظير مفاهيمها وقواعدها بصورة منطقية استدلالية.

– أكد البحث اهتمام اللغويَّين بالاتجاه التداولي، والغوص في غماره، وهو أفضل سبيل لدراسة الاستعمال اللغوي لدى المتكلم خاصة.

–تطرقا إلى أفعال المتكلم، حيث ربطه الحاج صالح بنظرية الخبر والانشاء التي فصّل فيها البلاغيون من نحاة وأصوليين والمتمثلة في الأفعال الكلامية وغيرها من مفاهيم التداولية، كما يشيد بعبقرية علمائنا الذين سبقوا زمانهم بمئات السنين نذكر على وجه الخصوص سيبويه والرضى الأستربادي وابن جني والسكّاكي والجرجاني والجاحظ وغيرهم ممّن وجد في رأيهم الكثير من القضايا التي لها تعلق مباشر بما بشّرت به التداولية الحديثة. أما طه عبد الرحمان فقد مزج بين جملة من العلوم (المنطق والفلسفة واللسانيات ونظرياتها الحديثة وعلم الأصول) لدراسة ظواهر التواصل اللغوي فصاغها صياغة أقل ما يمكن أن يقال عليها أنها صياغة دقيقة بديعة اهتم فيها بجوانب التواصل عامة والخطاب خاصة، ليقف على أهمية دور المتكلم في التخاطب وجعله محورا له، مبرزا فاعلية العقل وإمكاناته اللامحدودة واستغلالها في معالجة القضايا اللغوية وغيرها.

– دور المتكلم ودور العقل وتنشيطه لإنتاج الكلام هو الجانب الخلاّق في اللغة.

–استعمل الكاتبان ألفاظ مختلفة مماثلة للمتكلم كل حسب غرضه، خاصة طه عبد الرحمان الذي اصطنع مصطلحات من ابتكاره وابداعه مثل: المخاطب، المبلّغ، المستدل، المفهم، الناقل، الناطق، الذات الناقلة والذات المتأدبة والمتواصلة والمتخلّقة وغيرها من المصطلحات التي ذكرت في ثنايا الدراسة، على غرار الحاج صالح الذي استعمل مصطلح(المخاطب، المخبر ، المبلغ) وذلك حسب وظيفة المتكلم ،ولكن الأكثر استعمالا عندهما للفظ المتكلم هو "المخاطِب" وهذا دليل على وجود معنى التخاطب في ذهنهما وذلك لارتباطهما بدراسة علم التخاطب حيث الأول كان منهجه تداولي استدلالي فلسفي أما الثاني تداولي نحوي بلاغي.

– كما نستنتج أن دلالات كلام المتكلم (دلالة الحال وتقدم الذكر وعلم المخاطب) تشكل شبكة من القنوات والقرائن تقترن مع الكلام الملفوظ من طرف المتكلم لتبليغ الغرض أو المعنى المراد إيصاله، إذ أنّ الملفوظ أو كل ما يجري في الكلام من طرف المتكلم من أفعال ودلائل لفظية ومقامية وشواهد أو قرائن سياقية وحالية مندمجة كلها لتعطينا الدلالات المقصودة.

– من خلال هذه الدراسة نستنتج أننا قد أحطنا بجوانب عدّة للمتكلم بدءا بأهمية نشاطه العقلي في التخاطب وقدرته على إنتاج فعل كلامي (أفعال المتكلم وقوله)، مراعيا أهمية الدلائل أو الشواهد الخارجة عن كلامه، كما تناولنا بناء هذا الإنتاج الكلامي قصد المتكلم وغرضه، وليبين المتكلم قوة كلامه اعتمد على الحجاج أو المحاججة، فخلصنا بأن النظرية التداولية العربية التي رأيناها من خلال العالمين قد تناولت المتكلم وأحاطت بكل جوانبه.

وفي نهاية البحث لا ندّعي له الكمال ولا السلامة التامة من الزلل ولا استيفاء الدراسة، بل حاولنا من خلاله الجمع بين مفكّرين اثنين من اللسانيين التداولين، مفكّر التجديد والحداثة "طه عبد الرحمان" ورائد لغة الضاد والحضارة "عبد الرحمان الحاج صالح" في مصنف واحد، فكانت محاولة لمقاربة فكريهما من خلال عرض هذه القضايا

المتعلقة بالمتكلم ومناقشتها؛ حيث نجد أنّ الدراسات اللغوية حسب النظريات اللسانية الحديثة عامة والتداولية خاصة للغة العربية مربوط بدراسة التراث اللغوي العربي.

وبهذا كانت ثمرة بحثنا هو أن التجديد والتراث لا يمكن فصلهما لأنّ لا تجديد يوضع إلاّ بتراث يُدرس، والقصد من هذه الدراسات هو الاستفادة من إيجابيّاتها وتقويم سلبياتها خدمة للغة العربية، كي تسترجع مكانتها لغةً للعلم تُساير اللغات العالمية.

وفي الأخير لا يسعنا في هذا المقام إلّا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والاحترام والامتنان والتقدير لأستاذتنا المشرفة الدكتورة "دلال وشن" والتي كان لنا فخر إشرافها على هذه المذكرة حفظها الله وراعاها.

والله من وراء القصد.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا الكتب :

1. إبراهيم مشروح، طه عبد الرحمان قراءة في مشروعه الفكري، مركز الحضارة، ط1، بيروت، 2009م.

2. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء المغرب، 1985م.

3. أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط3، دمشق، 2008م.

4. أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005م.

5. بشرى البستاني، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة السياب للترجمة، ط1، لندن، 2012م.

6. التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012م.

7. التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، ط1، 2008م، ص140.

8. جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، دار النشر الألوكة، ط1، 2015م

9. جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016م.

10. حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث للنشر، ط2، إربد الأردن، 2014م.

11. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط1، العلمة، الجزائر، 2009م.

12. خليل أحمد عمايرة، دراسات وآراء في ضوء اللغة المعاصر في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، عالم المعرفة، ط1، جدة، 1984م.

13. ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، تيزي وزو الجزائر، 2005م.

14. سعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح (دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي الجديد)، الدار العربية للعلوم ط1، بيروت، لبنان، 2008م.

15. صلاح إسماعيل عبد الحق، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية، ط1، القاهرة، 2005م.

16. طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء المغرب، 1998م.

17. طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي المغربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2000م.

18. عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012م.

19. عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، 1986م.

20. عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب، ط 1، القاهرة مصر، 2004م.

21. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، ليبيا، 2004م.

22. عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول، القاهرة، مصر، 2005م.

23. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية مصر، 2002م.

24. محمود عكاشة، النظرية البراغماتيكية اللسانية التداولية، (دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ)، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة مصر، 2013م.

25. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2005م.

26. مؤيد آل صويت، الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي، مكتبة الحضارة، ط1، بيروت، 2010م.

27. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1982م.

ثانيا : الكتب المترجمة

28. جون لانجشو أوستن، نظرية أفعال الكلام العامة (كيف تنجز الأشياء بالكلام)، ترجمة: عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1991م.

29. فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1987م.

30. فردناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، ط3، الأعظمية بغداد، 1985م.

31. ماري آن بافو، جورج إلياسرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة: محمد الراضي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2012م.

ثالثا : الرسائل الجامعية والأطروحات

32. دلال وشن، القصدية في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النظرية والإجرائية للبلاغة العربية)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015-2016م.

33. معاشو سكينة، تعليمية اللغة عند عبد الرحمان الحاج صالح، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018م-2019م.

رابعا : المجلات والدوريات

34. أبو محمد ياسر إسلام، البروفيسور الجزائري الحاج صالح أبو اللسانيات والرائد في لغة الضاد، موضوع في إنجازات العرب والمسلمين المعاصرين، 4فبراير 2020م، الموقع الإلكتروني:
https://9alam.com/community/threads/albrufisur-algzari-ybd-alrxhman-xhag-salxh-buallsaniat.29489

35. حبيب مونسي، النقد الأدبي ومزاعم الحداثة (إلى من نحتكم في الأثر الأدبي)، روضة الآداب، مدونة أ. حبيب مونسي قسم الأدب واللسانيات، 15 سبتمبر 2010م.

36. الحسين أخدوش، نظرية أفعال اللغة لدى أوستن أسسها وحدودها الفلسفية (مؤمنون بلا حدود)،21أكتوبر 2016م، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، المغرب.

37. دلال وشن، القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السادس جانفي 2010م، جامعة محمد خيضر بسكرة.

38. ضيف الله السعيد، إسهامات عبد الرحمان الحاج صالح الجزائري في تسيير البحث اللغوي، مجلة العاصمة، المجلد التاسع،2017م.

39. عابد لزرق، المقاربة التداولية للخطاب (ــمدخل نظري لأفعال الكلام)، المجلد 5، العدد 13 مارس2018م، جامعة الجيلاني ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

40. عبد الحليم بن عيسى، المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، (دورية الدراسات الأدبية)، العدد1 ماي2005م، وهران، الجزائر.

41. علاوة زينب، رزقي حورية، المكون التداولي في كتابات عبد الرحمان الحاج صالح، (مجلة علوم اللغة العربية وآدابها)، مخبر اللسانيات واللغة العربية، المجلد13، العدد2، 2021/09/15م، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

42. كريم الطيبي، لسانيات التلفظ وتحليل الخطاب الشعري: دراسة في المشيرات المقامية في مرثية مالك بن الريب، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مج10، العدد1، جامعة تمنراست الجزائر، 2021م.

43. محمود حمزة محمد علي، مبادئ التخاطب الذواتي بين التراث العربي والفكر الغربي الحديث، (اللغويات والثقافة المقارنة)، مجلة كلية الآداب، مج 14، ع1(يناير)2022 م، جامعة الفيوم.

44. مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التوليدية والتحويلية (الأسس والمفاهيم)، العدد 12 جوان 2014م، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر.

الملاحق

السيرة الذاتية لعبد الرحمان الحاج صالح:

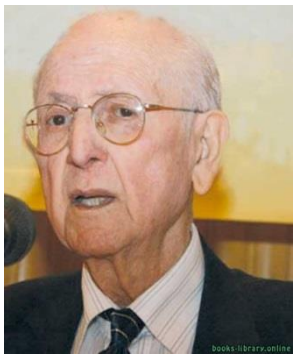

عبد الرحمن الحاج صالح هو عالم لغوي مُلقب بـــأبو اللسانيات والرائد في لغة الضاد في العصر الحديث ومن أهم العلماء في مجال الفكر اللساني في الجزائر والوطن العربي له إطلاع واسع على الفكر اللغوي عند العرب وعند الغربيين فهو مزدوج اللغة، ويدعو دائما إلى تعدد اللغات معتبرا أن وحيد اللغة مسكين ومعاق.

ولد الدكتور في 8 يوليو 1927م بمدينة وهران التي تلقى فيها تعليمه الأساسي، تقدّم إلى الكتاب كما يتقدم سائر طلاب العلم لحفظ القرآن الكريم[1]، شارك في النضال ضد الاستعمار الفرنسي، فالتحق بحزب الشعب الجزائري بعمر لا يتجاوز 15 سنة، وبعد أن أنهى تعليمه المدرسي بدأ في دراسة الطب، وفي سنة 1954م سافر إلى مصر ليكمل التخصص في جراحة الأعصاب، ولما كان يتردد على «الأزهر» ويحضر إلى بعض دروس اللغة العربية تعرف على تراث اللغة بوعي جديد، فحوّل اهتمامه من حقل الطب إلى حقل الدراسات اللغوية المعاصرة وهناك اكتشف أهمية التراث العلمي اللغوي.

ولم يستطع إكمال دراسته بمصر فانتقل إلى جامعة بوردو بفرنسا، حيث حصل على ليسانس وآدابها وعلى دبلوم الدراسات العليا في فقه اللغة واللسانيات الفرنسية، وشهادة «التبريز» في اللغة العربية وآدابها من جامعة السوربون باريس في فرنسا.

وانتقل بعد ذلك إلى المغرب حيث قام بتدريس اللسانيات في كلية الآداب بجامعة الرباط سنة 1961 –1962، وبعد استقلال الجزائر عاد إلى الوطن، ثم التحق بجامعة الجزائر وصار مدير معهد علوم اللسانيات، عُيّن في سنة 1964 رئيسًا لقسم اللغة العربية وقسم اللسانيات، ثم انتخب عميدًا لكلية الآداب إلى غاية 1968م، أنجز أطروحة الدكتوراه حول أصالة النحو العربي، واهتدى إلى مشروع الذخيرة اللغوية العربية عن طريق

[1] التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، ط1، 2008م، ص140.

البرمجة الحاسوبية، وهو أول عالم يدعو إلى ذلك المشروع، كما كان أول الداعين إلى تبني المنهج البنيوي، وإنشاء جوجل عربي (محرك)، يُعد مؤسس الدرس اللساني في الجامعة الجزائرية[1].

وفي سنة 1988 م عُيِّن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح عضوا ومراسلا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ثم انتخب عضوا عاملا به سنة 2003م في المكان الذي خلا بوفاة الدكتور

إبراهيم السامرائي، وسبق ذلك أن عيّن عضوا في مجمع دمشق سنة 1978م، ومجمع بغداد 1980م، ومجمع عمّان 1984م،وعضو أيضا في لجنة تحرير المجلة الألمانية التي تصدر ببرلين" Z.fuirphonetike [2] and sprachuissenfaft". kummunijation forshung

عيّنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا لمجمع اللغة العربية سنة 2000م، وقد حضي بعدة تكريمات، من أبرزها جائزة الملك فيصل بن عبد العزيز العالمية للغة العربية وآدابها في طبعتها الثانية والثلاثين لسنة 2010 م، وقد نال الجائزة تقديرا لجهوده العلمية المتميزة في تحليله للنظرية الخليلية الحديثة وعلاقتها بالدارسات اللسانية المعاصرة، ودفاعه عن أصالة النحو العربي، واجرائه مقارنات علمية بين التراث ومختلف النظريات في هذا الموضوع.

كما أنه يعتز بلغته العربية ويعتز بمرونته في التعامل مع القضايا العربية والانفتاح الثقافي الغربي خوّله بأن يكون من القلائل الذين جمعوا علوم اللغة قديمها وحديثها، كل

---

[1] ضيف الله السعيد، إسهامات عبد الرحمان الحاج صالح الجزائري في تسيير البحث اللغوي، مجلة العاصمة، المجلد التاسع، 2017م، ص161.

[2] أبو محمد ياسر إسلام، البروفيسور الجزائري الحاج صالح أبو اللسانيات والرائد في لغة الضاد، موضوع في إنجازات العرب والمسلمين المعاصرين، 4فبراير 2020م، الموقع الإلكتروني:

https://9alam.com/community/threads/albrufisur-algzari-ybd-alrxhman-xhag-salxh-buallsaniat.29489

هذا جعل أقواله خالدة وثمينة. وافته المنية سنة 2017م عن عمر يناهز 90 سنة رحمه الله وأدخله فسيح جنانه،[1]. ومن أهم مؤلفاته:

-بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1.

- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2

- السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة (سلسلة علوم اللسان عند العرب).

-منطق العرب في علوم اللسان (سلسلة علوم اللسان عند العرب).

- البنى النحوية العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب

-النظرية الخليلة الحديثة مفاهيمها الأساسية.

- الأمثال الشعبية الجزائرية - بالأمثال يتضح المقال- لقادة بوتارن، ترجمة د. الحاج صالح.

-الرصيد اللغوي الوظيفي" أو " الرصيد اللغوي العربي للطفل" .

له العديد من المؤلفات والمداخلات في مؤتمرات اللغة العربية والعديد من الانتاجات والمقالات التي نشرت في مختلف المجلّات العلمية المتخصصة والبعض منها كان في ندوات علمية في الشرق والغرب. حيث ساهم بأكثر من مائة بحث ودراسة منشورة بالعربية والفرنسية والانجليزية.

[1] – معاشو سكينة، تعليمية اللغة عند عبد الرحمان الحاج صالح، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018م-2019م، ص3.

السيرة الذاتية لطه عبد الرحمان

الدكتور طه عبد الرحمان مفكّر مغربيّ اشتغل بالمنطقيّات واللغويّات وحصّل أسُسهما، وضبط نظرياتهما المعاصرة إلى جانب تكوينه الأصيل في مضمار العلوم الشرعية خصوصا علم أصول الفقه، وهذا جعله مفكرا أصيلا وفي نفس الوقت منفتحا على علوم عصره متخصص في المنطق واللسانيات، يؤمن بتعدد الحداثات ويسعى لتأسيس حداثة أخلاقية إنسانية انطلاقا من قيم ومبادئ الدّين الإسلامي.

ولد في مدينة الجديدة بالمغرب عام 1944م، وبها درس دراسته الابتدائية، ثم تابع دراسته الإعدادية بمدينة الدار البيضاء، ثم بجامعة محمد الخامس بالرباط حيث نال إجازة في الفلسفة، واستكمل دراسته بفرنسا بجامعة السوربون، حيث حصل منها على إجازة ثانية في الفلسفة ودكتوراه السلك الثالث عام 1972 في موضوع : Essai sur Langage et philosophie les structures linguistiques de l'ontologie، حيث ترجمت سنة 2001م تحت عنوان "اللغة والفلسفة: بحث في البيانات اللغوية للأنطولوجيا، ثم دكتوراه الدولة في نفس الجامعة عام 1985 عن أطروحته Essai sur :les logiques de raisonnements argumentatif et naturels "رسالة في منطقيات الاستدلال الحجاجي والطبيعي"[1].

ولا شك أن في المسار المهني كان هو الآخر زاخرا بالعطاء، فقد التحق بسلك التدريس في جامعة محمد الخامس بالرباط في سنوات عاصفة شهدت صراعا مريرا بين التيارين الشيوعي والليبيرالي المتصارعين؛ لذا كانت كثير من المحاضرات التي لا تعتمد المنهج المادي الجدلي الماركسي تُواجه بالرفض بل وأحيانا المقاطعة، ومع ذلك لم يكن حماس طه عبد الرحمان في طلب التزوّد بالمنهج والخروج من درب الأيديولوجيا؛ بل

[1] إبراهيم مشروح، طه عبد الرحمان قراءة في مشروعه الفكري، مركز الحضارة، ط1، بيروت، 2009م، ص 28.

تأجّج وتقوّى رغم الاعتراضات القوية على طريقته في العمل، حيث تأثر بفلاسفة أفذاذ ونخصّ بالذكر علي سامي النشّار، والفيلسوف محمد عزيز الحبابي وغيرهم .

لقد اشتغل بالتدريس مدة قصيرة، فقد عيّن أستاذا للمنطق وفلسفة اللغة في السبعينات من القرن الماضي، وهو يسعى إلى ادماج المنطق في الاشتغال الفلسفي والاعتداد به كعدّة منهجية لا محيص لها للمتفلسف العربي عنها، وهي قناعة ناضل من أجلها وادّخر بها جهدا جهيدا.

حصل على جائزة المغرب للكتاب مرّتين، ثم على جائزة الإسيسكو في الفكر الإسلامي والفلسفة عام 2006م.وهو أستاذ زائر بجامعة آل البيت(الأردن)، جامعة صفاقص (تونس)، وجامعة قسنطينة(الجزائر).

وقد بدأ شعاعه الفكري يتبدّى في نشاطه العلمي والأكاديمي، حيث اُعتمد كخبير بأكاديمية المملكة المغربية، وكنائب للجمعية الفلسفية العربية بعمان(الأردن)، ثم كنائب ممثل لجمعية الفلسفة وتواصل الثقافات، وبعدها حصل على العضوية في الهيئة الاستشارية العربية لبيت الحكمة ببغداد، وقد اعتبرته الجمعية العالمية للدراسات الحجاجية ممثلا لها بالمغرب[1].

وهكذا انخرط في الحركة الفكرية الإسلامية العالمية، حيث حصل على عضوية في المجلس الأعلى لجمعية الدعوى الإسلامية بطرابلس، وانتخب في مجلس الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين فضلا عن اعتماده كمحكّم ومستشار في مجلاّت ودوريات علمية عالمية كمجلة الواضحة(الرباط)، والجامعة الإسلامية(لندن)، والنبراس العربي(الأردن)، والتجديد (ماليزيا) والمستقبلية (لبنان) والكلمة (لبنان).

[1] إبراهيم مشروح، طه عبد الرحمان قراءة في مشروعه الفكري، ص31.

فقد اعتمدت جملة من أفكاره في كثير من المواقع الالكترونية التي تغذّت من بعض المبادئ الأساسية التي كتبها في " منتدى الحكمة للباحثين والمفكّرين" الذي ترأسه، حيث تم تأسيسه في المغرب بتاريخ 9 مارس 2002م[1]. ومن أهم مؤلفاته:

- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام
- العمل الديني وتجديد العقل
- تجديد المنهج في تقويم التراث
- فقه الفلسفة
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي
- مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية
- الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري
- كتاب روح الحداثة (المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية)
- سؤال العمل. بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم
- رُوح الدين. من ضيق العَلمانية إلى سعة الائتمانية
- سؤال المنهج. في أفق التأسيس لأُنموذج فكري جديد.

والعديد من الكتب الخاصة بالفلسفة والأخلاق والدين والمنطق والحداثة وغيرها من المجالات التي خاض فيها مغامرة فلسفته، كما له العديد من المؤلفات والمقالات والمداخلات في المؤتمرات العربية والعالمية.

[1] إبراهيم مشروح، طه عبد الرحمان قراءة في مشروعه الفكري، ص32.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات :

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
المقدمة	أ
مدخـــــل	6
الفصل الأول **المتكلم من منظور اللسانيات التداولية**	
المبحث الأول: نظرة بعض اللسانيين التداوليين الغرب للمتكلم	16
1. جون لانجشو أوستن	18
2. جون روجرز سورل	20
3. بول جرايس	20
4. فرانسواز أرمينكو	22
المبحث الثاني: نظرة بعض اللسانيين التداوليين العرب للمتكلم	23
1. أحمد المتوكل	26
2. محمود أحمد نحلة	27
3. خليفة بوجادي	28
4. مسعود صحراوي	30
المبحث الثالث: أهم المفاهيم الكبرى للتداولية	32
1- الأفعال الكلامية	32
2- الاستلزام الحواري	34
3- متضمنات القول	35
4- السياق	36
5-الإشاريات	37
6- الحجاج	38
7-القصدية	39

الفصل الثاني رؤية طه عبد الرحمان وعبد الرحمان الحاج صالح للمتكلم من خلال كتابيهما: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربي	
المبحث الأول: وصف وقراءة للكتابين	41
1. وصف كتاب الخطاب والتخاطب لعبد الرحمان الحاج صالح	41
2. وصف كتاب التكوثر العقلي أو اللسان والميزان لطه عبد الرحمان	43
المبحث الثاني: أهم قضايا المتكلم التي تناولها العالمان من خلال كتابيهما.	46
1. المتكلم ودوره في عملية التخاطب	46
2. نشاط المتكلم العقلي في التخاطب	49
3. إنتاج المتكلم لكلامه (أفعال المتكلم وقوله)	53
4. المتكلم والدلائل أو الشواهد الخارجة من كلامه	56
5. بناء الكلام على قصد المتكلم وغرضه	63
6. الحجاج في كلام المتكلم	66
خاتمة	70
المصادر والمراجع	74
الملاحق	80
فهرس الموضوعات	87
الملخص	

الملخص :

تنطلق الكتابات اللسانية التداولية بمختلف اتجاهاتها ومفاهيمها من نظرة خاصة إلى التراث اللغوي، تستند في عمومها على قضية التأثر بالمناهج اللسانية الغربية كالبنيوية والتوليدية والتلفظيّة وغيرها، وذلك لإعادة تلك القضايا بثوب جديد تستجيب لروح العصر الحديث، وتسليط الضوء على قضايا المتكلم واستعمال اللغة أثناء التخاطب.

وقد جاء هذا البحث خدمة لهذا الهدف الاجرائي؛ من خلال التطرق بالعرض والتحليل لجهود اثنين من هؤلاء اللسانيين التداوليين العرب، الذين لا يختلف اثنين في تميّزهما في حقل البراغماتيك أو التداولية ، وهما العلامة أبو اللسانيات "عبد الرحمان الحاج صالح" ورائد الاتجاه التداولي "طه عبد الرحمان" ونظرتهما لقضايا المتكلم الذي نحن بصدد دراسته في هذه الرسالة الموسومة بـــ: "المتكلم لدى طه عبد الرحمان وعبد الرحمان الحاج صالح من خلال كتابيهما اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، والخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال دراسة تداولية مقارِنة"

الكلمات المفتاحية: المتكلم – اللسانيات الغربية – التداولية – الحاج صالح – طه عبد الرحمان – الخطاب والتخاطب – التكوثر العقلي .

Summar :

The pragmatic linguistic writings, in their various directions and concepts, start from a special view of the linguistic heritage. It is generally based on the issue of being influenced by Western (foreign) linguistic methods, such as structural, generative, phonetic, and others.

In order to bring back those issues in a new dress that responds to the spirit of the modern era, and to shed light on the issues of the speaker and linguistic use.

This research came to serve this procedural objective; By addressing the presentation and analysis of the efforts of two of these Arab pragmatic linguists, with whom no one differs in their excellence in the field of pragmatics, they are the scholar the father of linguistics "Abdul-Rahman Al-Hajj Saleh" and the pioneer of the deliberative trend "Taha Abdul-Rahman". And their view of the issues of the speaker, which we are going to study in this treatise, which is tagged with:

“The Mutakallim of Taha Abd al-Rahman and Abd al-Rahman al-Haj Salih through their books, The Tongue and the Balance, or Mental Regeneration, and Discourse and Conversation in the Theory of Status and Use, a Comparative Pragmatic Study.”

key words: The speaker - foreign linguistics - pragmatics - Hajj Saleh - Taha Abd al-Rahman - discourse and communication - mental expansion.